المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد الثامن (العدد السادس عشر، يوليو 2023)

تأثير التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين على هيكل النظام الدولي [1]

د. مأمون أحمد أبو رعد

أستاذ مساعد – قسم العلوم الاجتماعية

كلية الآداب – جامعة البحرين

abdulaziz.m.alanazi1982@gmail.com

[1] تم تقديم البحث في 2022/5/31، وتم قبوله للنشر في 2022/8/30.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين على هيكل النظام الدولي. استخدمت الدراسة الاقتراب الواقعي وفرضياته عن توازن القوى وتوازن التهديد وتوازن المصالح لتفسير التقارب بين روسيا والصين، وسعيهما إلى القضاء على الهيمنة الأمريكية والقطبية الأحادية. كما استخدمت الدراسة اقتراب المصلحة الوطنية على أساس أن المصلحة الوطنية لكل من روسيا والصين تفرض عليهما زيادة التعاون وتوثيقه، أملاً في مواجهة النفوذ الأمريكي، وبحثاً عن نظام دولي متعدد الأطراف. تمحورت الدراسة حول فرضية مفادها "توجد علاقة طردية بين تنامي التقارب الروسي– الصيني وبين احتمالية التأثير على هيكل النظام الدولي من خلال موازنة قوتهما لقوة الولايات المتحدة. وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من التقارب الاستراتيجي المتسارع بين روسيا والصين، إلا أنه يوجد معوقات تحول دون التأثير على هيكل النظام الدولي.

الكلمات الدالة: النظام الدولي، المصلحة الوطنية، الواقعية، التقارب الروسي الصيني، الأزمة الأوكرانية.

ABSTRACT

This study aims to analyze the impact of the strategic convergence between Russia and China on the structure of the international system. The study used the realist approach and its assumptions about the balance of power, the balance of threat, and the balance of interests to explain rapprochement between Russia and China, and their quest to eliminate American hegemony and unipolarity. The study also used the approach of the national interest on the basis that the national interests of both Russia and China require them to increase and strengthen cooperation, in the hope of confronting American influence, and in search of a multilateral international system. The study revolved around the hypothesis that “there is a positive relationship between the growing Russian-Chinese convergence and the possibility of affecting the structure of the international system by balancing their power with that of the United States. The study concluded that despite the accelerating strategic convergence between Russia and China, there are obstacles that prevent Impact on the structure of the international system.

Keywords: International System, National Interest, Realism, Sino-Russian Convergence, Ukrainian Crisis.

مقدمة

شهد النظام الدولي خلال العقود الثلاثة الماضية عددٍ من التحولات المؤثرة في بنيته وتوزيع القوة بداخله. كانت البداية هي الانتقال من نظام ثنائي القطبية تقوده الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى نظام أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة منفردة، ومن ثم اعتبار الولايات المتحدة بأنها القوة العظمي الوحيدة المهيمنة على الساحة الدولية.

لكن، حدثت تطورات عديدة أدت إلى تراجع الدور القيادي المهيمن للولايات المتحدة. فقد أدت تداعيات الأزمة المالية العالمية في عام 2008 إلى تراجع هيمنة الولايات المتحدة على مؤسسات النظام الدولي، وبالتالي قدرتها على التأثير في مجرياته. كما تراجع الدور القيادي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بداية من إدارة أوباما مروراً بـ ترامب ووصولاً إلى الإدارة الحالية بقيادة بايدن، حيث انتهجت هذه الإدارات سياسة القيادة من الخلف، ولم تنخرط في شؤون الشرق الأوسط، وانسحبت منه تدريجياً، كما أنها لم تدعم أنظمتها الحليفة في مصر وتونس في أعقاب ثورات الربيع العربي، مما أسفر عن حالة من عدم اليقين والشك لدي الأنظمة العربية تجاه السلوك الأمريكي، فاضطرت هذه الأنظمة إلى أن تبحث عن تحالفات أخرى بديلة للولايات المتحدة. أضف إلى هذا الصعود الاقتصادي الصيني المتنامي، وبداية استعادة روسيا لقوتها وهيمنتها، الأمر الذي ظهر جلياً في الأزمة الأوكرانية في 2014 بضمها لشبه جزيرة القرم، وأيضاً في 2022 بغزوها أوكرانيا، وذلك في تحدي واضح للولايات المتحدة ودول الناتو، وسعيها إلى كسر الهيمنة الأمريكية على العالم.

وفي ظل هذه التحولات، برزت الشراكة الروسية – الصينية كنموذج لكيفية إدارة العلاقات بين الدول حيث تعبر هذه الشراكة عن علاقة بين اثنين من القوي الكبري في العالم. ففي غضون ثلاثة عقود، حولت الصين نفسها من دولة منعزلة إقليمياً في شرق آسيا إلى قوة اقتصادية كبيرة لا يتجاوز ثقلها سوى الولايات المتحدة، كما بدأت روسيا في استعادة مكانتها كقوة كبري داخل النظام الدولي، غير أن مجالات التعاون الروسي الصيني تكشف عن وجود مساحات متعددة من الخلاف والتعارض في المصالح والأولويات. ومع ذلك، فإن ما يميز العلاقات الروسية الصينية هو ارتفاع مستوي التنسيق والثقة السياسية ما بين البلدين، وإصرارهم على تعميق شراكتهما الاستراتيجية، ومن

ثم موازنة النفوذ الأمريكي العالمي، وإرساء نظام عالمي متعدد الأقطاب. وبناءً عليه، جاءت هذه الدراسة لتوضح كيفية تأثير التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين على تغير هيكل النظام الدولي.

المشكلة البحثية

ترغب كل من روسيا والصين في تعزيز العلاقات الثنائية على كافة المستويات نظراً لرفض الدولتين للأحادية القطبية، ولا سيما بعد العقوبات الغربية المفروضة على روسيا في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في 2014، وأيضاً الغزو الروسي لأوكرانيا في 2022، وكذلك الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، تلك الأمور التي تنعكس بالإيجاب على العلاقات الروسية – الصينية، مما يؤدي إلى مزيد من التقارب بينهما. كما يتلاقى الطرفان الصيني والروسي في السياسة الدولية القائمة على مبدأ عالم متعدد الأقطاب. لذا، تهدف الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيسي وهو: **كيف يؤثر التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين على تغير هيكل النظام الدولي؟**

ويتفرع من السؤال الرئيسي عدد من التساؤلات البحثية الفرعية الأتية:

أ- كيف يمكن فهم التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين في ضوء نظريات العلاقات الدولية؟

ب- ما المصالح والتهديدات المشتركة لكل من روسيا والصين وما هي أوجه التقارب بناء على ذلك؟

ج- هل التقارب بين روسيا والصين من الممكن أن يؤدى إلى تغير هيكل النظام الدولي من خلال موازنة قوة الولايات المتحدة أو تغير ميزان القوة بين كل من روسيا والصين من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر؟

د- ما أثر التقارب أو التباعد بين روسيا والصين على هيكل النظام الدولي؟

الإطار الزمني للدراسة

تتناول هذه الدراسة الفترة من 2014 حتى شهر مارس 2022،على نظراً لأن هذه الفترة شهدت تقارباً كبيراً بين روسيا والصين على المستويات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، كما أحرز الجانبان تقدماً ملحوظاً على المستوى الاقتصادي والعسكري، إذ أصبحت العلاقات بينهما تتسم بأعلى درجات الثقة المتبادلة، وأعلي مستويات التنسيق، وأعلي درجات الأهمية الاستراتيجية. فضلاً عن أن هذه الفترة شهدت ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في 2014، وكذلك اجتياحها العسكري

لأوكرانيا في 24 فبراير 2022، الذي لا زال تداعياته مستمرة إلى فترة كتابة هذا البحث، مما يشير الى تحدى روسيا للولايات المتحدة والغرب، وسعيها إلى كسر الهيمنة الأمريكية، وبالتالي تأثير كل هذه التطورات على تغير هيكل النظام الدولي.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من حقيقة أن روسيا والصين من القوي الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، ولديهما العديد من الآراء المتشابهة إزاء الوضع الدولي الحالي القائم على الأحادية القطبية، كما أن علاقاتهما تنامت بشكل كبير، الأمر الذي قد يؤثر على هيكل النظام الدولي الحالي. وعليه، تسعي هذه الدراسة إلى تناول تأثير تقارب الدولتين على هيكل النظام الدولي. فأغلب الدراسات تركز على علاقتهما الاقتصادية، أو ما يجمع بين البلدين من تعاون في مجال الطاقة أو في مجال التعاون العسكري، مع عدم اهتمام كاف بنقاط الخلاف ومصالحهما المتعارضة التي قد تسهم في عرقلة مسار تطور علاقاتهما في المستقبل. كما أن الدراسة تطرقت إلى الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022، وانعكاس هذا الغزو، ومن قبله ضم شبه جزيرة القرم على تغير النظام الدولي.

فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية، في محاولة لنفيها أو تأكيدها، تتمثل فيما يلي:

"**توجد علاقة طردية بين تنامي التقارب الروسي–الصيني وبين احتمالية التأثير على هيكل النظام الدولي من خلال موازنة قوتهما لقوة الولايات المتحدة** "، فكلما ازداد التقارب ما بين روسيا والصين، انعكس ذلك بالإيجاب على ارتفاع قوة تأثيرهما على هيكل النظام الدولي.

الدراسات السابقة

تم تقسيم الدراسات السابقة إلى المحاور الأربعة الأتية:

المحور الأول: دراسات تناولت نظريات توازن القوى في العلاقات الدولية.

المحور الثاني: دراسات تناولت تصاعد قوة كل من روسيا والصين.

المحور الثالث: دراسات تناولت التقارب بين روسيا والصين.

المحور الرابع: دراسات تناولت التوقعات بشأن هيكل النظام الدولي.

المحور الأول: دراسات تناولت نظريات توازن القوى في العلاقات الدولية

1. THE STUDY OF (T. V. PAUL, JAMES J. WRITZ, AND MICHEAL FORTMANN) ENTITLED "BALANCE OF POWER: THEORY AND PRACTICE IN THE 21 CENTURY".

تري تلك الدراسة أن نظريات تحول القوة هي نظريات تصف النظام الدولي باعتباره نظاماً تراتبياً يهيمن عليه قوة عظمي واحدة. لذا، تقوم القوة المهيمنة بهيكلة الوضع القائم بالشكل الذي يحقق مصالحها من خلال إرساء القواعد الرسمية وغير الرسمية الحاكمة للتفاعلات الدولية في كل المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية. وتري الدراسة أنه في حالة ما إذا أحست الدولة الصاعدة وغير الراضية عن تلك القواعد، بأنها تمتلك قوة كافية فإنها تسعي لتغيير هذا الوضع من وجهة نظرها، وهنا يكون الطرح لنظرية تحول القوة، وهو أنه عندما تمتلك دولة مقدرات مقتربة من القوة المهيمنة، فإن احتمال اندلاع صراع بين الاثنين يكون متسارعاً. ولكن لم تتناول الدراسة كيفية تطبيق هذا على الوضع الحالي للصين باعتبارها قوة صاعدة، وما تأثير ذلك الصعود على شكل النظام الدولي المحتمل، وهل الصين كقوة صاعدة راضية أم غير راضية عن النظام الدولي الحالي؟ (Paul, Writz, and Fortmann, 2004).

هذا وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تحديد المحددات التي ساهمت – من بين عوامل أخرى– في إحداث تقارب صيني روسي في مواجهة ما يعتبرانه الهيمنة المنفردة على النظام الدولي.

2. دراسة (كارن أبو الخير) بعنوان "تحولات القوى في عالم بلا أقطاب"

تناولت الدراسة ما يسمى بالواقع العالمي الجديد، الذي يتمثل في حدوث تحولات اقتصادية، تتبعها تحولات عسكرية بما يصاحبها من نفوذ سياسي على الساحة الدولية، مع لفت النظر إلى اضطرار الدول الأوروبية تحت ضغط مشكلة الديون إلى تقليص حجم قواتها العسكرية وإنفاقها على التسليح، بينما اتجهت معظم الدول الصاعدة، خاصة في آسيا والشرق الأوسط إلى

استخدام قوتها الاقتصادية في تدعيم قوتها العسكرية. وتطرق الكاتب إلى آراء الكثير من المحللين الذين أكدوا أن الواقع العالمي الجديد يتسم باللاقطبية، حيث تتعدد فيه الدول الصاعدة بشكل غير مسبوق، مشيراً إلى وجود مجموعة من الفاعلين الرئيسيين في النظام الجديد، كالولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بقدر من القوة لم تتمتع به أي قوة أخرى. ولكن، رغم ذلك لا تستطيع فرض هيمنتها على المجتمع الدولي. وهناك الاتحاد الأوروبي الذي نضج في استيفاء نموذج يُحتذى به، وروسيا التي تعد قوةً رئيسية لا يمكن تجاهلها، إذ لديها قدرات عسكرية ونووية، وهي دولة غنية بالموارد الاقتصادية، كما أن لديها رغبة في استعادة مكانتها المفقودة. وهناك الصين التي تتمتع بقدرة عظيمة على المستوى الاقتصادي. والهند التي تمثل ثالث أكبر اقتصاد في آسيا (أبو الخير، 2011).

هذا وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في إظهار نفوذ قوى أخرى إقليمية ودولية قادرة على تبوء مكانة كبيرة في النظام الدولي، فالقرن الحالي لم يعد هو القرن الذي تهيمن فيه قوة واحدة على النظام الدولي، بل يجب أن نأخذ في الحسبان نفوذ قوى أخرى.

المحور الثاني: تصاعد قوة كل من روسيا والصين

1- The Study of (Sinem Unaldilar Kocamaz) entitled "The Rise of New Powers in World Politics: Russia, China and the Shanghai Cooperation Organization"

توضح هذه الدراسة كيف سيطرت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون على العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، وذلك من خلال المؤسسات السياسية والاقتصادية المختلفة. ومع ذلك، عندما ظهرت مراكز قوى جديدة، بات الحكم الغربي والهيمنة الأمريكية موضع تساؤل. فالتنامي الروسي والصعود الصيني كان لهما دوراً كبيراً في ذلك الأمر؛ إذ قررت كل من روسيا والصين التعاون من خلال منظمة شنغهاي للتعاون بغية تحقيق الأمن الإقليمي، وإنشاء نادى جديد للطاقة للحد من النفوذ الأمريكي في المنطقة. وعلى الرغم من أن منظمة شنغهاي للتعاون تفتقر إلى القدرة المادية والسياسية لمواجهة المصالح والهيمنة الأمريكية، إلا أن هذه المنظمة أصبحت أداة مهمة لكل من روسيا والصين لموازنة الهيمنة الأمريكية(Sinem, 2019) .

تم الاستفادة من هذه الدراسة في تفسير أوجه التقارب الروسي الصيني التي ساهمت في تنامى الشراكة الروسية الصينية سواء على الصعيد الثنائي أو الصعيدين الإقليمي والدولي، وكيف أن السياسات الغربية ساهمت في سعى موسكو وبكين في تأسيس كيانات اقتصادية وسياسية تُكسبهم المزيد من النفوذ في مواجهة الغرب ومؤسساته.

2- دراسة (محمود خليفة جوده) بعنوان "أبعاد الصعود الروسي في النظام الدولي وتداعياته (2000-2013).

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد صعود واحدة من القوى الكبرى في النظام الدولي، وما لذلك من تداعيات على هذا النظام وتوازنات القوى الكبرى به. فقد استطاع بوتين أن يعيد لروسيا الاتحادية مكانة القطب بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث استطاع أن ينهض بها لتحقيق تقدماً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وخلصت تلك الدراسة إلى وضع ثلاثة سيناريوهات فيما يتعلق بالوضع المستقبلي لروسيا وهي: إما استمرار الصعود الروسي في النظام الدولي واستعادتها لمكانة القطب، وذلك استناداً على الدور القوى الذي باتت تلعبه روسيا في النظام الدولي. والسيناريو الثاني أن تكون روسيا دولة كبرى، ولكن ليست قطباً، حيث لن تسمح الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لروسيا بأن تستعيد دور القطب مرة أخرى. والسيناريو الثالث هو تراجع الدور الروسي، فهناك معوقات تحول دون صعود روسيا، أهمها انخفاض أسعار الطاقة؛ فصعود "روسيا بوتين" ارتكز في الأساس على ما حققته من إيرادات ومكاسب من ارتفاع أسعار الطاقة العالمية، وانخفاضها سيقود بالتأكيد إلى العديد من المشاكل (جوده، 2015).

تم الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة التوقعات المستقبلية بشأن الصعود الروسي، وهل سيستمر هذا الصعود إلى درجة تُمكن روسيا من استعادة مكانتها.

المحور الثالث: الدراسات التي تناولت التقارب بين روسيا والصين

1- The study of (Alexander Gobuev) entitled "A Soft Alliance: Russia-China Relations after the Ukraine Crisis".

ترى هذه الدراسة أن من أهم العوامل التي ساعدت على التقارب بين روسيا والصين هو سعى كل منهما إلى إنهاء الهيمنة الأمريكية على مجريات الأمور على الساحة الدولية، حيث عارضت الدولتان الغزو الأمريكي لأفغانستان (2001) والعراق (2003)، وشاركتا في قوات الأمم

المتحدة لحماية السودان، وميانمار، وزيمبابوي، وإيران. وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية (2008–2009) لتعزز من التوجه الروسي نحو الصين، حيث لجأت كل من شركتي روسنفت وترانسنفت الروسيتين إلى الاقتراض من بنك الصين للتنمية، فحصلتا على قرض بقيمة 25 مليار دولار مقابل الاتفاق على ضخ 15 مليون طن من النفط سنوياً في الفترة ما بين عامي 2011 و2015. وفي عام 2011، أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لروسيا، كما تنامى الاستثمار الصيني في روسيا بنسبة 80%. أيضاً لعبت الأزمة الأوكرانية في عام 2014 دوراً هاماً في دفع العلاقات بين موسكو وبكين وتقويتها، حيث أدت العقوبات التي فُرضت على روسيا من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى توجه الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى تقوية الروابط الاقتصادية مع دول مجموعة البريكس، وعلى رأسها الصين، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين البلدين، وكان من ضمنها اتفاقية تصدير الغاز إلى الصين بقيمة 400 مليار دولار في مايو 2014. وعلى الرغم من أن التوجه إلى تقوية العلاقات الروسية الصينية جاء مدفوعاً بالمصالح الروسية، إلا أن الصين أيضاً استفادت من هذا التقارب من خلال توسيع نفوذها داخل الأسواق الروسية، والسيطرة على مصادر الطاقة الروسية، وعلى رأسها الغاز الطبيعي. أما على صعيد التعاون العسكري، فقد أصبحت الصين أحد أهم هذه الدول التي تستورد السلاح من روسيا. كما أن هناك عدة مشاورات بين الجانين حول المشاريع المشتركة للبحوث والتنمية العسكرية، بالإضافة إلى الكثير من برامج التبادل الدراسي والتدريب لضباط جيشي البلدين.(Gobuev, 2016)

تم الاستفادة من هذه الدراسة في توضيح التعاون العسكري بين البلدين والمناورات العسكرية المشتركة، فضلاً عن تعاون البلدين في مجال الطاقة، حيث ما زالت الصين تعد واحدة من أكبر الدول التي تقوم باستيراد النفط والغاز من روسيا.

2- The study of (Alexander Lukin) entitled " China and Russia: The New Convergence"

يحلل هذا الكتاب تأثير التعاون المتنامي بين روسيا والصين على ديناميات القوة العالمية. ويطرح الكتاب تساؤلاً مفاده: ما الذي يكمن وراء هذا التقارب الصيني – الروسي؟ وهل كان هذا التقارب نتيجة لتدهور العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة والصين، أم أنه يعود إلى توافق أساسي بين المصالح فيما بعد الحرب الباردة. ويجيب هذا الكتاب عن هذه الأسئلة، ويقدم تقييماً عميقاً

ودقيقاً للعلاقات الروسية الصينية، حيث يتتبع تطور هذه الشراكة منذ التسعينات، ويوضح كيف أن المصالح الاقتصادية والجيوسياسية ساهمت في تعزيز الشراكة والتعاون بين البلدين على الرغم من الاختلافات السياسية والثقافية. ويعمل على استكشاف مجالات التعاون الرئيسية والصراع المحتمل، ويركز على قضايا التجارة الثنائية والاستثمار بالإضافة إلى الهجرة والأمن. وتوصل الكتاب إلى أن الشراكة بين الصين وروسيا جزء من نظام متنامي للتعاون في العالم غير الغربي. (Lukin, 2018)

تم الاستفادة من هذه الدراسة في إبراز المصالح الروسية الصينية المشتركة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكيف أن هذه المصالح المشتركة ساهمت إسهاماً كبيراً في إحداث الشراكة الاستراتيجية بين القوتين.

المحور الرابع: الدراسات التي تناولت التوقعات بشأن هيكل النظام الدولي

1- The study of (Tayyab Baloch) entitled "Shaping the Multipolar Future of World"

ترى هذه الدراسة أن النظام العالمي المتعدد الأقطاب الذي تنشده كل من روسيا والصين يضمن الازدهار العالمي من خلال التكامل الإقليمي السلمي. لذا، تحاول الولايات المتحدة منع هذه التعددية القطبية من أن تصبح عالمية، وذلك من خلال تطويق روسيا بحلف الناتو، واحتواء الصين بمشاريع آسيوية مشابهة لحلف الناتو. كما أبرزت الدراسة أن الصين ظهرت على الساحة الدولية كقوة عالمية لها قدراتها العسكرية، وتملك الاقتصاد الأسرع نمواً في العالم. فضلاً عن أن روسيا في نضالها من أجل العودة إلى الساحة العالمية كقوة عظمى قد حققت نجاحاً ملحوظاً تحت قيادة الرئيس بوتين (Baloch, 2017).

تم الاستفادة من هذه الدراسة في التوصل إلى النوايا الحقيقية لكلٍ من الرئيسين الروسي والصيني في سعيهما للتحول لنظام دولي متعدد الأقطاب، إذ أدركت قيادتا البلدين أن السبيل الوحيد لهزيمة العالم أحادي القطبية هو من خلال تشكيل مؤسسات عالم جديد متعدد الأقطاب عن طريق تحويل مراكز السلطة.

2- دراسة (إيمان صبحي حشاد) بعنوان "تداعيات الصراع الروسي الأمريكي حول أوكرانيا على هيكل النظام الدولي".

تقدم هذه الدراسة تحليلاً للأزمة الأوكرانية وضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014، من حيث جذور الأزمة وأسبابها وتداعياتها ودلالاتها الاستراتيجية. ثم تتطرق إلى دور كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في الأزمة الأوكرانية. كما تناقش وتحلل تداعيات الصراع الروسي الأمريكي حول أوكرانيا على هيكل النظام الدولي بعد التوتر المتصاعد الذي تشهده العلاقات الروسية الغربية منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية، وبعد ظهور مؤشرات بروز كل من الدور الروسي والصيني في النظام الدولي (حشاد، 2021).

تم الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة ما إذا كانت العقوبات المفروضة على روسيا من جانب الغرب بعد ضمها للقرم أثرت عليها اقتصادياً، وهل التقارب الروسي الصيني قلل من التداعيات السلبية لهذه العقوبات، وهل ضم شبه جزيرة القرم كان مؤشراً لاستعادة روسيا لمكانتها الدولية.

3- The Study of (Degterev, D. A.) entitled "Multipolar World Order: Old Myths and New Realities"

تحلل هذه الدراسة التوزيع الحقيقي للقوة في الساحة الدولية. وتوضح الاقترابات الرئيسية والتحديات الميثادولوجية المرتبطة بهذه الاقترابات. كما قدمت الدراسة تحليل للحصص النسبية للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين في توزيع القوة الدولية، وذلك اعتماداً على المؤشر المركب للقدرة الوطنية. كما وضحت الدراسة الاقترابات النظرية الرئيسية لمفهوم التعددية القطبية. وكشف التحليل الإمبريقي للدراسة عن تشكيل قطبية ثنائية جديدة متمثلة في الولايات المتحدة والصين، مع الحفاظ على الدور الرائد لروسيا الاتحادية في مجال السياسة العليا والأمن العالمي الحالي. كما أوضحت الدراسة التكيف الاستراتيجي لحلفاء الولايات المتحدة مع حقائق عالم التعددية القطبية (Degterev, 2019).

تم الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة التوقعات المستقبلية بشأن تغير هيكل النظام الدولي، وتحوله إلى قطبية ثنائية بزعامة الولايات المتحدة والصين.

4- دراسة (غسان العزى) بعنوان "سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى"

تتناول الدراسة معايير القوة الدولية وأدواتها بعد التحولات العاصفة التي جرت في مجال العلاقات الدولية في أعقاب العولمة. كما تحلل الدراسة أوضاع القوى العظمى الأساسية وهي: الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، واليابان، والاتحاد الأوروبي. وتسعى الدراسة إلى محاولة استشراف ميزان القوى العالمي. كما تبرز الدراسة هيمنة الولايات المتحدة منذ عام 1991 على المسرح العالمي، حيث بدا أن نظاماً عالمياً جديداً يتشكل، وتُمثل فيه الولايات المتحدة مركز القيادة والهيمنة، وتبدو مجموعة من الدول مرشحة لمنافستها وهي: الاتحاد الأوروبي (بقيادة فرنسا وألمانيا)، والصين، وروسيا (العزى، 2000).

وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في التوصل إلى أن المرحلة القائمة ليست نظاماً دولياً جديداً، ولكنها مرحلة انتقالية لم تُحسم بعد، ولم تستقر على حالة نهائية، والخريطة العالمية تُرشح العودة إلى ثنائية قطبية أو متعددة الأقطاب، وذلك من خلال دراسة القدرات الروسية والصينية، وسعى كل منهما لتوسيع نطاق الشراكة لتبوء المكانة التي يستحقانها على المسرح الدولي.

التعليق على الدراسات السابقة

يلاحظ أن الدراسات السابقة لم تهتم اهتماماً كافياً بنقاط الخلاف والمصالح المتعارضة بين روسيا والصين، الأمر الذي قد يسهم في عرقلة مسار تطور علاقاتهما في المستقبل. لكن الدراسة الحالية ركزت على المصالح والتهديدات المشتركة بين البلدين، وكذلك التحديات التي تواجه البلدين، كما أنها تطرقت إلى الحديث عن الأزمة الأوكرانية في 2014، وكذلك الغزو الروسي لأوكرانيا في 2022 للوقوف على معرفة مدي تأثير الأزمة الأوكرانية على إمكانية تغير هيكل النظام الدولي، ومعرفة الموقف الصيني من هذه الأزمة. وما يميز هذه الدراسة أيضاً أنها طبقت نظريات توازن القوى والتهديد والمصالح على التقارب الروسي الصيني، وما قد يحدثه هذا التوازن من تغيير لهيكل النظام الدولي من خلال موازنة قوة روسيا والصين مجتمعين في مقابل قوة الولايات المتحدة (عسكرياً، واقتصادياً، وسياسياً).

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة اقترابين وهما الاقتراب الواقعي واقتراب المصلحة الوطنية:

أولاً: الاقتراب الواقعي

سوف توظف الدراسة الاقتراب الواقعي وفرضياته عن توازن القوى، وما يرتبط به من توازن التهديد وتوازن المصالح.

توازن القوى BALANCE OF POWER

يعتقد "والتز" أن نظرية توازن القوى هي الخيار السياسي لصناع القرار في أي دولة لمنع بلدانهم من أن يسيطر عليها أي طرف إقليمي أو دولي يسعى إلى الهيمنة، وكذلك الحفاظ على أمن واستقرار وبقاء بلدانهم. يفسر والتز أن خيار استراتيجية توازن القوى يختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لكيفية تنفيذ هذه الاستراتيجية والطريقة الملائمة لتحقيقها، حيث إن طريقة تنفيذ هذه الاستراتيجية يختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لحجم قوتها وقدراتها الاقتصادية والعسكرية مقارنة بقدرات أعدائها أو دول جوارها. بمعنى آخر، تتبنى القوى العظمى استراتيجيات الاستقلال والتحيز والتكتلات لأنهم يمتلكون قدرات اقتصادية هائلة تساعدهم في تبني هذه الاستراتيجيات. على الجانب الآخر، تتبنى الدول الصغيرة سياسات التبعية والاسترضاء والحيادية بسبب نقص مصادر قوتهم، وضعف قدراتهم الاقتصادية والعسكرية، وتأثيرهم السياسي المحدود على المستوى الدولي (Waltz, 2000) .

يرى والتز، في نظريته توازن القوى، أن وجود التوازن مرتبط بوجود حالة من التكافؤ أو الاستقرار بين القوى الدولية المتنافسة. يبدأ ظهور توازن القوى حينما يحدث اختلال التوازن في أشكال توزيع القدرات في هيكل النظام الدولي؛ فتوازن القوى يهدف إلى منع أي دولة من أن تصبح قوية جداً لدرجة أنها تستطيع أن تفرض إرادتها على الدول الأخرى. وفي حالة ظهور توازن القوى، فإن الدول تسعى إلى حماية وجودها واستقلالها الوطني في أوقات الصراع أو الحرب. هذه الدول قد تختار، طواعية أو قسراً، بين تبني سلوك التوازن أو التبعية. وبالنظر إلى النظام الدولي الفوضوي الحالي، الذي يخلو من سلطة مركزية دولية توجه وتسيطر على سلوكيات وتحركات الدول، فإن الهدف الرئيسي لكل دولة في سياستها الخارجية ينبغي أن يركز على حفظ وتحسين وضعها وتفوق قوتها النسبي مقارنة بالآخرين (Waltz, 2000).

توازن التهديد BALANCE OF THREAT

وفقاً ل ستيفن والت، فإن الدول تميل إلى انتهاج مبدأ التوازن وليس التبعية، وذلك في سعيها للحفاظ على بقائها وأمنها القومي. وأضاف أن هذا المسعى يكون مدفوعاً بشعور التهديد الخارجي. يعتقد "والت" في وجود مؤشرات عديدة لهذا التهديد وهي: أولاً، حجم القوة لأي دولة مقارنة بقوة دول جوارها. ثانياً، التقارب الجغرافي لمصادر الخطر أو التهديد. ثالثاً، القدرات الهجومية العالية لدول الجوار ومقاصدهم السيئة. لذا، تلجأ الدول إلى تبني جميع الاستراتيجيات المتاحة، سواء كانت هذه الاستراتيجيات شرعية أو غير شرعية، لموازنة ومواجهة مصادر وأشكال هذا التهديد (Walt, 1987: 5-17).

توازن المصالح BALANCE OF INTEREST

يرى "راندل شويلر" في نظريته توازن المصالح، أن الدول، في سعيها إلى تحقيق الأمن والبقاء، تولي اهتماماً كبيراً بالفرص المتاحة لهم لتعظيم حجم مكاسبهم ومنافعهم. يزعم "شويلر" بوجود نوعين من الوحدات الدولية في النظام الدولي وهما: الأول، دول غير عدوانية تتكيف مع الوضع الراهن Status Quo. ثانياً، دول عدوانية وطموحة. دول النوع الأول هي دول تدور في فلك القوى العظمى، ويطلق عليها دول تابعة Satellite States، لكن دول النوع الثاني تميل إلى التوازن (Schweller, 2006: 66-76).

وبناءً عليه، مفهوم توازن القوى باختصار من الممكن تعريفه بأنه توزيع للقوة بين الدول بطريقة متكافئة نسبياً بحيث لا تستطيع أي دولة أن تتفوق على دولة أخرى. لذا، ينبغي على الدول التي تأثرت بتوازن القوى أن تتحالف مع بعضها البعض ضد الدولة المهيمنة، أو ينبغي على هذه الدول أن تتخذ إجراءات أخرى التي من شأنها أن تعزز وتدعم قدرتها على مواجهة أي معتدي. تستطيع أي دولة أيضاً أن تختار دورها المتوازن، ومن الممكن أن يتحول انحيازها إلى طرف آخر وفقاً لأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها من خلال هذا التوازن (Griffiths and O'Callaghan, 2002: 287-290) .

ثانياً: اقتراب المصلحة الوطنية

الذي يقر بأن السعي نحو تحقيق المصلحة الوطنية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر للسياسة الخارجية لأي دولة، بمعني أن المصلحة الوطنية هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول. وارتبط مفهوم المصلحة الوطنية بنشوء الدولة الحديثة. ويحمل المفهوم تعاريف عديدة امتزجت بمفاهيم أخري كالقوة والأهداف الوطنية، حيث إن المصلحة الوطنية المعروفة بالقوة ترمز إلى البحث عن القوة بما يضمن البقاء. لذا، تضارب المصالح القومية للدول يعبر عن الصراع على القوة، والقوة هي القدرة على ضمان مصالح الدول، ولو في حدها الأدنى المتمثل في الوحدة الإقليمية والاستقلال والبقاء (دورتي وبالتسغراف، 1985: 61- 80).

وكذلك يرتبط مفهوم المصلحة الوطنية بالأهداف الوطنية للدولة، والتي تبرز في منحي كبير منها في أهداف الدولة. فالهدف العام للدولة هو حماية السيادة الإقليمية، ودعم الأمن الإقليمي من خلال المحافظة على الكيان الإقليمي، والسعي للتغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة (مقلد، 2010: 130 – 131). وتوضح فكرة المصالح القومية جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبديل الذي قد يصيب الزعامات السياسية، أو التحول الذي قد يحدث في نمط الأيديولوجية المسيطرة، أو في نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة (Burchill, 2005, PP. 78-95).

تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى أربعة محاور: **المحور الأول** يحلل التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين في ضوء نظريات العلاقات الدولية. **المحور الثاني** يتناول التقارب الروسي الصيني في ضوء المصالح والتهديدات المشتركة. ويفحص **المحور الثالث** التقارب الروسي الصيني وتوازن القوى الدولي. ويتناول **المحور الرابع** شكل النظام الدولي في ضوء التقارب الروسي الصيني.

1- التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين في ضوء نظريات العلاقات الدولية

تتناول الدراسة في هذا القسم تفسير التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين في ضوء نظريات العلاقات الدولية كما يلي:

1-1 النظرية الواقعية REALISM

وفقاً للنظرية الواقعية الكلاسيكية والجديدة، فإن النظام أحادي القطبية هو نظام غير مستقر بطبيعته، وإن ظهور قوة مهيمنة متفردة سوف يقود القوى الأخرى مجتمعة إلى معارضة الدولة المهيمنة. فالقوة المهيمنة على النظام الدولي هي التي تقوم بهيكلة الوضع القائم بالشكل الذي يحقق مصالحها من خلال إرساء القواعد الرسمية وغير الرسمية الحاكمة للتفاعلات الدولية في جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية (Paul, Writz, and Fortmann, 2004). يرى "هانز مورجنثاو" أن الدول تسعى إلى الهيمنة، لكن توازن القوى يؤدي إلى استعادة التوازن والقضاء على الهيمنة (Morgenthau, 1973). ويزعم كينث والتز أن غريزة البقاء في المجتمع الدولي الفوضوي تدفع الدول إلى التصرف بالأساليب التي تميل إلى خلق توازنات القوى (Waltz, 1979: 118). ووفقاً ل "والتز"، فإن الانحراف عن التوازن يؤدي بشكل تلقائي إلى تحرك القوى الموازنة نحو خلق هذا التوازن من جديد.(Waltz, 1997: 915)

وفقاً للرؤية الواقعية، فإنه في ظل العالم الفوضوي ينبغي أن نفترض أن جميع الدول المتنافسة هي دول تميل إلى التعديل، وترغب في تغيير الوضع الراهن. بمعنى آخر يُفترض أن روسيا والصين، باعتبارهما قوتين صاعدتين، يسعيان إلى تغيير التسلسل الهرمي للنظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية. فكل من روسيا والصين يمتلكان من القدرات العسكرية والاقتصادية ما يجعلهما قوة موازنة للولايات المتحدة. هذا يتماشى مع نظرية توازن القوى عند والتز (Waltz, 2000) ، تلك النظرية المرتبطة بوجود تكافؤ بين القوى الدولية المتنافسة (روسيا والصين في مقابل الولايات المتحدة). كما أن نظرية توازن القوى تتماشى أيضاً مع حالة التقارب الاستراتيجي بين الصين وروسيا نظراً لأن كليهما يرفضان الهيمنة الأمريكية والأحادية القطبية، ويسعيان إلى تحقيق عالم متعدد الأقطاب.

فضلاً عن أن نظرية توازن التهديد ل "ستيفن والت" فسرت دوافع التقارب الاستراتيجي بين الدول الكبرى، حيث تُرجع هذا التقارب لشعور هذه الدول بالتهديد الخارجي من جانب قوة منافسة، فتلجأ هذه الدول إلى التقارب لموازنة هذا التهديد (Walt, 1987). الافتراض الأساسي للواقعية هو أن الدول تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الأمن. لذا، قدم الواقعيون آلية أساسية لتحقيق ذلك وهي الموازنة؛ فعندما تتعرض أي دولة للتهديد من قبل دولة أخرى تتفوق عليها في القوة، فإن الدول الأقل قوة تصطف مع بعضها البعض لموازنة هذا التهديد المشترك، وبالتالي تعزيز أمنها. وهكذا، بفسر الواقعيون سلوك الدولة في المقام الأول من خلال توزيع القوى في النظام الدولي(Walt, 1987) .

الفرضية الواقعية المباشرة هي أن التعاون الصيني الروسي هو رد فعل موازن للتهديد الذي تشكله الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر قوة (Li, 2007: 477–497) . فكل من روسيا والصين يواجهان تهديداً مشتركاً من الولايات المتحدة التي تسعى إلى تطبيق استراتيجية احتواء مزدوج ضد روسيا من ناحية من خلال توسيع حلف الناتو ومحاولة ضم دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى هذا الحلف، وضد الصين من ناحية أخرى من خلال تقويض نفوذ الصين في منطقتي الهندي والهادئ. لذا لجأت روسيا والصين إلى التقارب الاستراتيجي لموازنة ومواجهة مصادر وصور هذا التهديد من جانب الولايات المتحدة.

كما أن شويلر في نظريته المسماة توازن المصالح (Schweller, 2006) فسر دوافع التقارب بين الدول الكبرى، حيث زعم أن الدول تولى اهتماماً كبيراً بتعظيم حجم مكاسبهم ومنافعهم، وذلك في سعيهم لتحقيق الأمن والبقاء، وهو ما يُطلق عليه توازن المصالح. وجدت كل من الصين وروسيا أن التقارب بينهما يصب في مصلحتهما، حيث إنه يوجد مصالح مشتركة بينهما مثل التعاون في مجال الطاقة والتعاون العسكري والمصالح الاقتصادية. لذا، لجأت الدولتان إلى التقارب الاستراتيجي لتحقيق مصالحهما، وموازنة الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً.

2-1 النظرية الليبرالية LIBERALISM

يمكن تفسير التقارب بين روسيا والصين من خلال إحدى فرضيات النظرية الليبرالية وهي الاعتماد المتبادل المركب Complex Interdependence Theory. بشير كل من "روبرت كيوهان" و "جوزيف ناي" – مؤسسي نظرية الاعتماد المتبادل – إلى وجود تغييرات في العلاقات الدولية باتت معها ظاهرة الاعتماد المتبادل إحدى الظواهر الحاكمة للتفاعلات بين الدول في الواقع

المعاصر، فهي تشمل كافة جوانب الحياة الإنسانية في قطاعاتها المختلفة الاقتصادية والسياسية، والأمنية، والاجتماعية، والبيئية. كما يشيران إلى تزايد أهمية القضايا الاقتصادية في أجندة السياسة الخارجية للدول مقارنة بقضايا القوة العسكرية. يجادل كل من كيوهان وناي أن الاعتماد المتبادل المركب تحدى النظرية الواقعية بثلاث طرق وهي: **أولاً**، وجود قنوات متعددة تربط المجتمعات والدول، حيث ركز الواقعيون فقط على العلاقات بين الدول، في حين أن النشاطات غير الحكومية والمنظمات عبر الوطنية والشركات متعددة الجنسيات أثرت في الدول بشدة، وأضعفت قدرتها على التصرف بشكل مستقل في العلاقات الدولية. **ثانياً**، غياب التسلسل الهرمي بين القضايا، حيث يفترض الواقعيون وجود مشكلات ذات أهمية تراتبية بين الدول، وميزوا بين السياسات العليا الخاصة بالأمن وبين السياسات الدنيا الخاصة بالتجارة. ويرى كيوهان وناي أن قضايا الأمن العسكري لا تهيمن باستمرار على أجندة السياسة الخارجية للدول، حيث تتضمن أجندة العلاقات الدولية العديد من القضايا التي لا تتميز بتراتبية معينة في الأهمية، بمعنى أن قضايا الأمن العسكري لا تسيطر دوماً على الأجندة الدولية، حيث أصبحت برامج الشئون الخارجية للدول أكثر تنوعاً، وأي قضية قد تكون على قمة أولويات السياسة الخارجية للدول في أي وقت. **ثالثاً**، الدور الثانوي للقوة العسكرية، فعلى عكس الدور المركزي الذي تمنحه الواقعية للقوة، يفترض كيوهان وناي أنه في ظل الاعتماد المتبادل المركب، تصبح القوة العسكرية أقل قابلية للاستخدام وأقل أهمية من الخيار السياسي، وخياراً غير فعال في حل الخلافات حول القضايا الاقتصادية والبيئية بين الدول التي تسود بينها حالة من الاعتماد المتبادل المركب. يزعم منظرو الاعتماد المتبادل المركب بأن الفوائد والتكاليف يجب أن توضع في الحسبان. فبرغم التعاون الاقتصادي المتنامي والفوائد المتبادلة في الاقتصاد السياسي الدولي القائم على الاعتماد المتبادل، إلا أنه لا يمكن تجنب احتمالية التنافس والصراع. وهذا ما أكدته الحرب الروسية الأوكرانية الأخيرة؛ فبرغم تعدد مظاهر الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن الرئيس بوتين أعطى الأولوية للأخطار الجيوسياسية والجيواستراتيجية على المصالح الاقتصادية (هلال، 2022: 74-77)، الأمر الذي يؤكد عودة الاعتبارات الجيوسياسية إلى الصدارة من جديد. وأضافوا أن الاعتماد المتبادل لا ينبغي اعتباره "اعتماد متبادل متوازن"، بل من الممكن أن يكون "اعتماد متبادل غير متماثل", الذي يكون مصدر نفوذ وتأثير للفاعلين في تعاملهم مع بعضهم البعض. فالفاعلين الأقل اعتماداً يستطيعوا أن يستخدموا

علاقة الاعتماد المتبادل كمصدر قوة لهم عند المساومة على قضية ما، وربما للتأثير على القضايا الأخرى (Keohane and Nye, 1989: 25-28).

وبناءً عليه، من الممكن تفسير التقارب الروسي الصيني في ضوء نظرية الاعتماد المتبادل، حيث إن وجود تنافس بين الدولتين حول بعض القضايا لا يمنع وجود علاقات تعاونية واعتماد متبادل بينهما، بل قد تدفع هذه المجالات التعاونية والمنفعة المشتركة التي تعود من ورائها للتقليل من حدة التنافس حول القضايا الخلافية بينهما.

3-1 النظرية البنائية CONSTRUCTIVISM

تخفف البنائية من افتراضات الواقعية والليبرالية حول أهداف الدول التي تسعى إلى تحقيقها، وذلك من خلال تبنيها لمفاهيم أيديولوجية وليست مادية. يمكن للدول أن تسعى إلى تحقيق غاياتها اعتماداً على ثقافتهم الوطنية وهوياتهم في مقابل الدول الأخرى (Wendt, 1999). يُرجع منظرو البنائية التقارب الروسي الصيني إلى هوياتهم الوطنية المتقاربة. على سبيل المثال، يُرجع "جلبرت روزمان" التعاون بين البلدين إلى تقارب هوياتهم الوطنية المستمدة من الموروثات الشيوعية المشتركة بينهما (Rozman, 2014). وقد فسرت أدبيات المنظور البنائي أن روسيا والصين استطاعتا تخفيف العدوات التاريخية والخلافات الأيديولوجية بينهما، بل التغلب عليها، حيث إن الاختلافات الصارخة في الأيديولوجيات السياسية الصينية والروسية والثقافات الوطنية، فضلاً عن تاريخهما الطويل من العداء، كل هذه الأمور كانت تنذر بالعداء المستمر بينهما بعد الحرب الباردة، لكن حدث العكس وزاد التقارب بين البلدين بسبب عزمهم على التغلب على هذه الاختلافات. وفي هذا السياق، يزعم "بيتر فيرديناند" بأن التطورات في العلاقات الروسية الصينية يرجع إلى جهودهما وسعيهما إلى رؤية سياستهما من خلال عدسات البنائية وليس الواقعية (Ferdinand, 2007: 841-867).

2-التقارب الروسي الصيني في ضوء المصالح والتهديدات المشتركة

2-1 التقارب في ضوء المصالح

2-1-1 التقارب في مجال الطاقة

لطالما كان التعاون في مجال الطاقة هو المجال الأثقل وزناً والأكثر إنجازاً والأوسع نطاقاً في التعاون العملي بين الصين وروسيا. كما يعد التعاون في مجال الطاقة مفيداً للغاية من الناحية الاستراتيجية لكلا البلدين، حيث يضمن السوق الصيني استقراراً للمبيعات الروسية من الطاقة في

ظل مواجهة العقوبات الغربية، كما أن مصدر الطاقة الروسي يجعل الصين أقل اعتماداً على الإمدادات من دول الخليج التي تسيطر عليها الولايات المتحدة. لذا، أطلقت روسيا والصين في 2 ديسمبر 2019 خط أنابيب "قوة سيبيريا" الذي يعمل على توصيل الغاز الروسي للمقاطعات الشمالية الشرقية في الصين، بطاقة قدرها 38 مليار متر مكعب، وذلك بموجب اتفاق وقع بين الجانبين في مايو 2014. ومن المتوقع أن يحقق هذا الخط منافع متبادلة لكلا الجانبين، حيث سيعمل على تأمين إمدادات وفيرة من الغاز بأسعار جاذبة للسوق الصينية (الغيطاني، 2019).

ومنذ عام 2021، يسير التعاون في مجال الطاقة بين الصين وروسيا بسلاسة. وأفادت الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن إدارة الطاقة الوطنية الصينية أنه منذ عام 2021 بلغ حجم تجارة الطاقة الصينية الروسية 34,9 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 34.3% من إجمالي التجارة الثنائية بين البلدين. ولا تزال روسيا أكبر مصدر لواردات الصين من الطاقة، وثاني أكبر مصدر لواردات النفط الخام، وأكبر مصدر لواردات الكهرباء. وتلعب المشاريع الاستراتيجية الكبري دوراً رائداً في التعاون في مجال الطاقة بين الصين وروسيا. ففي نهاية عام 2020، تم تشغيل الجزء الأوسط من خط أنابيب الغاز الطبيعي الشرقي بين الصين وروسيا رسمياً. وفي يناير 2021، بدأ العمل في مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي للطريق الشرقي الصيني الروسي (غبي يونغتشينغ – شنغهاي)، مما يمثل البداية لبناء الجزء الجنوبي من الطريق الشرقي الصيني – الروسي. ومن المتوقع أن يكتمل الجزء الجنوبي من المشروع ويدخل حيز التشغيل في عام 2025، وسوف تتجاوز قدرة النقل اليومية للغاز 50 مليون متر مكعب، أي ما يقرب من 3 أضعاف قدرة النقل الحالية (Beijing Seetao Culture Media, 23 February 2022) .

2-1-2 التقارب العسكري

وقعت كل من روسيا والصين "معاهدة حسن الجوار والتعاون الودي" في عام 2001. وهي تنص على زيادة التعاون العسكري بين البلدين، ولا سيما تبادل المعرفة العسكرية ووصول الصين إلى التكنولوجيا العسكرية الروسية. وفي عام 2021، حققت القوات المسلحة الروسية والصينية تقدماً جديداً في التعاون العسكري، وأعلنوا للعالم عزمهما الراسخ على تبادل المساعدة والدعم وحماية السلام، وذلك وفقاً لتقرير وزارة الدفاع الصينية حول التعاون العسكري الدولي في عام

2021، (The Ministry of National Defense of the People's Republic of China).

وقد شارك الجيش الروسي في تدريبات عسكرية مع نظيره الصيني في التاسع من أغسطس لعام 2021 تحت عنوان "التعاون- 2021". حدثت هذه التدريبات في منطقة نينغشيا" التي تتمتع بالحكم الذاتي في شمال غرب الصين، وتقع على حدود شينغيانغ، التي تشارك أفغانستان الحدود. وتنوعت الأسلحة المستخدمة في التدريب ما بين الطائرات والدبابات والمدرعات. وتنبع أهمية هذه التدريبات من أنها الأولي التي يدخل فيها الجيش الروسي قاعدة عسكرية صينية للتدريب التكتيكي للأسلحة المختلطة، وأنها تمت في عمق المناطق الاستراتيجية النائية في الصين، مما يوضح حجم الثقة المتبادلة بين البلدين، كما أنها هدفت إلى تبادل الخبرات في مجالات قيادة القوات وإدارتها، ونظم الاستطلاع والإنذار المبكر، وأمن المعلومات والتعامل مع هجمات المعلومات الإلكترونية، ومكافحة الإرهاب، كما تضمنت لأول مرة تدريب القوات الروسية على استخدام الأسلحة الصينية. وتعتبر تلك التدريبات إحدى حلقات التعاون الاستراتيجي والشراكة الشاملة بين البلدين، والتي وصفتها وزارة الدفاع الصينية بأنها تُظهر قدرة البلدين على محاربة العناصر الإرهابية والحفاظ على السلام والأمن الإقليميين (هلال، 2021).

وقد صرحت وزارة الدفاع الروسية أنه تمت الموافقة على خارطة الطريق للتعاون العسكري (2021- 2025) في مؤتمر عُقد عن بعد في نوفمبر 2021 بمشاركة كل من وزير الدفاع الصيني "وي فنغ"، ووزير الدفاع الروسي "شويغو". وستحشد خارطة الطريق كامل تركيزها لتعزيز التعاون الثنائي في التدريبات العسكرية الاستراتيجية والدوريات المشتركة (Ministry of Defense of the Russian Federation, 2021).

لم تخف الصحافة ومراكز البحوث الروسية أن أحد أسباب هذه التدريبات هو مواجهة الضغوط الأمريكية والغربية على موسكو، والتي بلغت سقفاً عالياً بتهديد الرئيس "بايدن" بشن حرب شاملة ضد روسيا والصين حال استمرار الهجمات السيبرانية على المراكز الاقتصادية والأمنية الحيوية في أمريكا، وهو نفس المعني الذي ظهر في تصريحات وزير الدفاع الصيني على هامش اجتماعات وزراء دفاع منظمة "شنغهاي" للتعاون في طاجيكستان في يوليو 2021، وإشارته إلى أن لقاءات التعاون العسكري بين الصين وروسيا لم تروق لبعض الدول (الخضرجي، 2021: 128).

لذا، فإن هذا التعاون العسكري يمثل خطوة في جهود روسيا والصين لتحدي دور الولايات المتحدة كقطب واحد، والعمل على تغيير النظام الدولي ليكون متعدد الأقطاب، خاصة مع تزايد الثقل النسبي لكل منهما ونجاحهما في توسيع علاقاتهما الخارجية مع أغلب دول العالم.

2-1-3 التعاون الاقتصادي

تعد الصين أحد أكبر الشركاء التجاريين لروسيا. ولا شك في أن الإمكانات المتاحة للبلدين تتيح الفرصة لمضاعفة التبادل التجاري بينهما من أجل مزيد من التعاون في المجال الاقتصادي. فقد شهد العقد الأخير من القرن الحادي والعشرون نمواً سريعاً في العلاقات الاقتصادية بين روسيا والصين، نتيجة لحدوث تطورات على المستوي الدولي مثل الأزمة المالية العالمية 2008، وتنامي القوة الاقتصادية للصين وروسيا، ثم السيطرة الأمريكية على الاقتصاد الدولي، فضلاً عن الأهداف الاستراتيجية للدولتين التي تتمثل في تحقيق نظام اقتصادي دولي بعيداً عن الهيمنة الأمريكية (عبود، 2019: 327 – 328).

ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2018 بنسبة 15% مقارنة بما كان عليه في عام 2017، حيث بلغ حجم التبادل التجاري 100 مليار دولار. وفي عام 2019، بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين أكثر من 110 مليار دولار. ويعد التبادل التجاري بين البلدين أعلي بنسبة 3.4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2018. وبحسب البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، فقد نمت الصادرات الصينية إلى روسيا في 2019 بنسبة 3.6%، لتصل إلى 49.7 مليار دولار، في حين نمت الصادرات الروسية إلى الصين بنسبة 3.2%، لتصل إلى 61.05 مليار دولار. وقد تراجع حجم التبادل التجاري بين الصين وروسيا في نهاية 2020 بسبب جائحة كورونا بنسبة 2.9%، حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما 107.76 مليار دولار (General Administration of customs of China, GACC)

ووفقاً لبيانات هيئة الجمارك الروسية، ارتفع حجم التبادل التجاري بين روسيا والصين في عام 2021 بنسبة 35.2% مقارنة بعام 2020، وبلغ 140.705 مليار دولار. وقد زاد حجم الصادرات من روسيا إلى الصين بنسبة 38.4%، حيث بلغت 68.029 مليار دولار، بينما زاد حجم الصادرات من الصين إلى روسيا بنسبة 32.3%، حيث بلغت 72.676 مليار دولار (Federal Customs Service of Russia). يمكن القول إن العلاقات الاقتصادية المتطورة

والواسعة النطاق بين موسكو وبكين تخلق الظروف المواتية لتنمية كل من البلدين خلال العقود القادمة.

2-2 التعاون في التهديدات المشتركة

كما كان هناك تقارب بين روسيا والصين نتيجة المصالح المشتركة، فقد كان هناك تقارب وتعاون بين الدولتين نتيجة التهديدات المشتركة وهي:

2-2-1 العقوبات الاقتصادية

فيما يخص روسيا، لم تلتزم روسيا ببنود اتفاقية مينسك الثانية في فبراير 2015، ومن ثم لم تتراجع عن ضم شبه جزيرة القرم، وأصرت على عدم التنازل عن شبه الجزيرة وعدم سحب القوات والإفراج عن الرهائن. وكان ذلك سبباً في فرض العقوبات الغربية على روسيا. فقد اتهمت الولايات المتحدة بوتين بتعمد زعزعة الاستقرار الدولي والتعدي على الشرعية الدولية بموجب سياسته في أوكرانيا، وتحديداً الطريقة التي تم بها ضم شبه جزيرة القرم (Bentzen, 2015). لذا، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي سياسة فرض العقوبات الاقتصادية ضد روسيا لإجبارها على التنازل عن سياستها في أوكرانيا والخروج من القرم. وفي هذا الإطار، وتطبيقاً لسياسة التطويق التي أرادت الولايات المتحدة أن تتبناها ضد روسيا، علقت الولايات المتحدة المناقشات الثنائية مع روسيا حول التجارة والاستثمار والاتصالات العسكرية. كما عطلت التعاون في مجال الحد من الانتشار النووي وأبحاث الطاقة، وأيضاً علقت عضوية روسيا في مجموعة الثماني G8 (Ternin, 2015) .

استمر فرض العقوبات على روسيا خلال إدارات أوباما وترامب وبايدن. ففي عام 2016، أعلن أوباما تجديد العقوبات المفروضة على روسيا بشأن القرم مرة أخري. واعتباراً من يناير 2020 أصدرت إدارة ترامب 29 بنداً بشأن تمديد العقوبات المفروضة على روسيا بخصوص سياستها في القرم وأزمة الهجمات الإلكترونية وانتهاكات حقوق الإنسان وصفقات الأسلحة. وقد ركزت تلك العقوبات على قائمة بأسماء شركات كبري صينية وروسية زعمت أدارة ترامب أن لها روابط عسكرية تمنع الولايات المتحدة من التعامل التجاري التكنولوجي. كذلك شملت العقوبات المنظمات الخارجية المتعلقة بأوكرانيا والمرتبطة بالإنترنت والمنظمات الخارجية المتعلقة بانتشار الأسلحة. تهدف هذه

العقوبات بالطبع إلى الضغط على روسيا لدفع تكاليف سياستها الخارجية في أوكرانيا وإجبارها على التراجع (Congressional Research Service, 2020).

وفي إبريل 2021، أعلنت حكومة بايدن فرض عقوبات جديدة على روسيا رداً على قيامها بهجمات إلكترونية وأعمال عدائية متمثلة في التدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2020، واعتقال المعارض الروسي "إليكسي نافالني". وقد استهدفت العقوبات التي فرضتها الإدارة الأمريكية على روسيا عشرات الكيانات والمسئولين والدبلوماسيين الروس. ومن جانبها نفت الحكومة الروسية تلك الادعاءات الأمريكية، ووصفت العقوبات بأنها غير شرعية (The Russian Government Site, 2021).

وكنتيجة للغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير 2022، أعلن بايدن عن فرض حزمة عقوبات على روسيا. وصرح بايدن بأن الجيش الروسي بدأ هجوماً غير مبرر على أوكرانيا. وأضاف قائلاً إن الولايات المتحدة ستفرض عقوبات جديدة ستكلف اقتصاد روسيا الكثير من خلال منع الاستثمارات الأمريكية في روسيا، وحظر 4 مصارف روسية جديدة، وتجميد جميع الأموال الروسية في الولايات المتحدة، وتقييد الصادرات التكنولوجية التي تصل إلى روسيا. كما وافق الاتحاد الأوروبي على فرض عقوبات جديدة على قطاعات الخدمات المالية والطاقة والنقل في روسيا، وفرض قيود على الصادرات، كما اقترحت بولندا على الاتحاد الأوروبي فرض حظر شامل على التجارة مع روسيا (سكاي نيوز، 2022). وفي محاولة لتقليل الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي، فإن الولايات المتحدة بصدد إنهاء اتفاقية لتقديم 15 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال إلى دول الاتحاد الأوروبي، وذلك لتخفيض ثلثي الكمية المستوردة من الغاز الروسي في عام 2022. وفي هذا السياق، صرح المسؤولون الألمان من أن تخفيض الاعتماد على واردات الغاز الروسية في عام 2022 هو جزء من العقوبات المفروضة على روسيا (Polite et al., 25 March 2022).

وفيما يخص الصين، فإن السياسة الأمريكية تجاه الصين ظلت دون تغيير، حيث أشار "أندرو براون" الصحفي البريطاني في مقال نشرته وكالة بلومبرج للأنباء بعنوان "حين يتعلق الأمر بالصين فإن بايدن هو ترامب 2"، أن الخط المتشدد لدونالد ترامب بشأن الصين مستمر، وربما يتم تطبيقه بمزيد من البراعة من قبل فريق "بايدن"، في إشارة هنا إلى ثبات السياسة الخارجية الأمريكية

تجاه بكين حتى مع تغيير المسؤولين في البيت الأبيض (Bloomberg News, 2021). ومنذ أن تولي بايدن الحكم في يناير 2021 وهو يركز على بناء سياسة جديدة تجاه الصين قائمة على التنسيق مع الدول المتحالفة مع واشنطن لمواجهة النفوذ الصيني، وأيضاً تعزيز الوجود الأمريكي في المنظمات الدولية. وتأتي قمة "كواد" التي تجمع أمريكا وأستراليا واليابان والهند، ومن قبلها حلف "أوكوس" بين أمريكا وبريطانيا وأستراليا لخدمة هذا الهدف، ومواجهة الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. فضلاً عن أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يفرضان قيوداً على الشركات الصينية التي تسيطر على مرافق البنية التحتية الاستراتيجية والشركات التي تشكل العمود الفقري للنموذج التكنولوجي الجديد. لذا، من الممكن أن يزيد المستثمرين الروس من حجم استثماراتهم في تلك القطاعات الصينية التي تزداد عليها العقوبات الغربية. كما تستخدم الولايات المتحدة طرقاً متعددة لفرض قيود غير جمركية انتقائية على الشركات الصينية التي تتنافس مع الشركات الأمريكية مثل العقوبات الأمريكية ضد شركة هاواوي (السيد، 2021). وبالتالي فإن الهدف الاستراتيجي لواشنطن يتمثل في منع بكين من كسب الحرب التكنولوجية مع الولايات المتحدة.

2-2-2 مناطق النفوذ

تسعي القوي القارية الكبيرة إلى إنشاء مناطق نفوذ إقليمية لحماية حدودها البرية. فالصين تعتمد بشكل كبير على التجارة الدولية بين المحيطين الهندي والهادئ، حيث تسعي بكين إلى إقامة منطقة نفوذ في جنوب شرق آسيا، والسيطرة على بحر الصين الجنوبي الذي تمر معظم واردات الصين الحيوية من خلاله. وعلى صعيد آخر، يدعي بوتين أن روسيا لها حق في أن يكون لها مجال اهتمام استراتيجي في الجوار الروسي بعيداً عن نفوذ الغرب ومشاركته. ولا يقتصر مجال النفوذ هذا على القرم وأوكرانيا فحسب، بل يشمل أيضاً بيلا روسيا ودول البلطيق (إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا) وكازاخستان، حيث توجد أقليات عرقية روسية (Dibb, 2018: 131).

تري كل من موسكو وبكين أن زعامة الولايات المتحدة للعالم يهدد مصالحهم القومية وبقاء أنظمتهم. فكلا الطرفان لديهما قناعة تامة بأن الولايات المتحدة تسعي جاهدة لتطبيق استراتيجية احتواء مزدوج ضد روسيا من ناحية من خلال توسيع حلف الناتو ومحاولة ضم دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى هذا الحلف، وضد الصين من ناحية أخري من خلال تقويض نفوذ الصين في منطقتي المحيطين الهندي والهادئ (الإندو- باسيفيك). تسعي الولايات المتحدة إلى تضييق الخناق

على كل من روسيا والصين من خلال تطبيق سياسة أفعى الأناكوندا تجاههما، مع تجنب الدخول في صراع مسلح مع كليهما. ووفقاً للرؤية الروسية والصينية، فإن الولايات المتحدة تسعي لمنع تبوؤهما مكانة قوية لمنعهما من تغطية أراضيهم المفقودة والسيطرة على مناطق نفوذهما التاريخية (Storey, 2021:3). لذا، قامت الصين بعسكرة بحر الصين الجنوبي بأكمله، وبالمثل استخدمت روسيا القوة العسكرية في جورجيا وأوكرانيا وشبه جزيرة القرم، الأمر الذي فرضته روسيا دون تحديات عسكرية فعالة من الغرب (The State Council Information Office of the People's Republic of China, 2019).

3- التقارب الروسي الصيني وتوازن القوى الدولي

تتناول الدراسة في هذا القسم مدى موازنة قوة روسيا والصين مجتمعين لقوة الولايات المتحدة في الجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية:

عسكرياً: وفقاً لأحدث إحصائية لعام 2021 الصادرة عن موقع "Global Firepower" المختص برصد القدرات العسكرية للدول، فإن الجيش الأمريكي يحتل المرتبة الأولى عالمياً، بينما يحتل نظيره الروسي المرتبة الثانية بين أقوى جيوش العالم، في حين يحتل الجيش الصيني المرتبة الثالثة عالمياً. وتبلغ ميزانية الدفاع ومعدل الإنفاق السنوي للجيش الأمريكي 740 مليار دولار. بينما تبلغ ميزانية الدفاع ومعدل الإنفاق السنوي للجيش الروسي 42 مليار دولار، أما الصين فتبلغ ميزانية دفاعها ومعدل إنفاقها السنوي للجيش 178 مليار دولار (Global Firepower, 2021) . ويلاحظ أن ميزانية الجيش الأمريكي تفوق ميزانية الجيشين الروسي والصيني مجتمعين.

يبلغ عدد أفراد الجيش الأمريكي 2.245 مليون جندي. ويمتلك الجيش الأمريكي 13233 طائرة حربية، وأكثر من 6100 دبابة، و40 ألف مدرعة. ويضم الأسطول البحري الأمريكي 490 قطعة بحرية. في حين أن عدد أفراد الجيش الروسي تُقدر ب 3.569 جندي. يمتلك الجيش الروسي أكثر من 4.144 طائرة حربية، و13 ألف دبابة، و27 ألف مدرعة. يضم الأسطول البحري الروسي 603 قطعة بحرية. أما الجيش الصيني فيبلغ عدد أفراده 3.355 مليون جندي. ويمتلك الجيش الصيني لأكثر من 3260 طائرة حربية، و3205 دبابة، وأكثر من 35 ألف مدرعة. ويضم الأسطول البحري الصيني 777 قطعة بحرية (Global Firepower, 2021).

وإذا قمنا بموازنة قوة الولايات المتحدة العسكرية في مقابل قوة روسيا والصين مجتمعين نجد أن روسيا والصين يتفوقان على الولايات المتحدة من حيث عدد أفراد الجيش (6.924 مليون لروسيا والصين في مقابل 2.245 مليون للولايات المتحدة). وتتفوق الولايات المتحدة على الصين وروسيا في عدد الطائرات الحربية (13.233 للولايات المتحدة في مقابل 7404 لروسيا والصين). كما نجد أن روسيا والصين يتفوقان على الولايات المتحدة في عدد الدبابات (6100 دبابة للولايات المتحدة في مقابل 16250 لكل من روسيا والصين). كما أن روسيا والصين يتفوقان على الولايات المتحدة في عدد المدرعات (162 ألف مدرعة لروسيا والصين في مقابل 40 ألف مدرعة للولايات المتحدة). كما تتفوق روسيا والصين على الولايات المتحدة فيما يخص الأسطول البحري (1380 قطعة بحرية لروسيا والصين في مقابل 490 قطعة بحرية للولايات المتحدة).

وعلى صعيد القوة النووية التي تعد العامل الفاصل في ميزان القوى بين الدول، نجد أن روسيا تمتلك العدد الأكثر من الأسلحة النووية تُقدر ب 6370 سلاح نووي، لكن الولايات المتحدة ليست متخلفة عنها بكثير، حيث تمتلك 5800 سلاح نووي، في تقدم واضح وكبير للجيشين على نظيرهما الصيني الذي يمتلك قرابة 272 سلاح نووي (Atomic Scientists'Nuclear Notebook, 2021).

اقتصادياً: في العقود الثلاثة الماضية تنامت الروابط بين موسكو وبكين، فقد عملت الحليفتان الاستراتيجيتان على تدشين تكتل بريكس للاقتصادات الناشئة، الذي بدأ ب 4 بلدان عام 2006 هي الصين وروسيا والهند والبرازيل قبل أن تنضم جنوب أفريقيا في عام 2011. كان ظهور مجموعة البريكس مدفوعاً بشكل أساسي من خلال ما عانته الدول النامية من مظالم جراء النظام الاقتصادي والمالي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة (Nuruzzaman, 2019). وقد تحدث الرئيس الروسي بوتين عن أن زمن أحادية الجانب قد انتهى، لافتاً إلى أن بلدان مجموعة بريكس تستعد لإنشاء عملة موحدة كوسيلة للدفع في التسويات الدولية. لكن وفقاً لتصريحات الدكتور جوده عبد الخالق، فإن دول البريكس حتى الآن لا يمكنها خلق عملة دولية منافسة للدولار، إذ أن ذلك يتطلب خلق أرضية مشتركة بين دول البريكس على مستوى السياسات الاقتصادية والمالية، والوصول لتقارب في مستوى عجز الموازنة، وهو أمر يستحيل عملياً نظراً لتفاوت درجة التطور الاقتصادي في هذه البلدان (عبد الوهاب، 2022). كما تم إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون التي تضم

الصين والهند وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان، وباكستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان. سيطرت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون على العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، وذلك من خلال المؤسسات السياسية والاقتصادية المختلفة، الأمر الذي دفع روسيا والصين من خلال تقاربهما إلى إنشاء منظمات مماثلة مثل منظمة شنغهاي (Sinem, 2019) . استهدفت المنظمة تشكيل تكتل إقليمي يهدف إلى الرفاهية الاقتصادية لشعوب آسيا الوسطى وشمال آسيا، إلا أن الأهداف الرئيسية للمنظمة كانت ذات طبيعة أمنية وعسكرية، بحيث بدأت الدول الأعضاء بتخفيض عدد قوتها على حدودهم المشتركة، ودفعت توسعات حلف الناتو في شرق أوروبا وآسيا الوسطى بروسيا إلى تحويل شنغهاي من منتدى اقتصادي إلى تحالف شبه عسكري من خلال سلسلة من المناورات العسكرية بين الأعضاء (يونس، 2012: 90-91).

أكدت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عن إدارة دونالد ترامب عام 2017 على أن الاستثمارات الصينية والروسية الموجهة إلى العالم النامي تهدف إلى توسيع نفوذهم واكتساب مزايا تنافسية ضد الولايات المتحدة، حيث تستثمر الصين مليارات الدولارات في البنية التحتية في جميع أنحاء العالم، كما تبرز روسيا نفوذها اقتصادياً من خلال التحكم في الطاقة الرئيسية والبنية التحتية الأخرى في أجزاء من أوروبا وآسيا الوسطى (National Security Strategy of the United States of America, 2017) .

وفيما يخص الاقتصاد الروسي، يشير الخبير الاقتصادي جاك سابير Jacques Sapire المتخصص في الاقتصاد الروسي، أن الحرب في أوكرانيا جعلت الولايات المتحدة تدرك أن الاقتصاد الروسي أهم بكثير مما كانت تظن. ويوضح سابير أن أحد الأسباب الرئيسية لسوء التقدير هو أسعار الصرف؛ فإذا ما قارنّا إجمالي الناتج المحلي لروسيا عن طريق تحويله من الروبل الروسي إلى الدولار الأمريكي، فسنحصل بالفعل على اقتصاد روسي بحجم الاقتصاد الإسباني، أي اقتصاد ضعيف. لكن مثل هذه المقارنة لا معنى لها دون تعديل تكافؤ القوة الشرائية Purchasing Power Parity (PPP)، المتمثل في الرفاهية ومستويات المعيشة، وبالتالي نصيب الفرد من الرفاهية واستخدام الموارد. في الواقع، يعتبر تعادل القوة الشرائية المقياس المفضل من قبل معظم المؤسسات الدولية، من صندوق النقد الدولي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Bertrand, 2022). وعندما نقيس الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بناء على تعادل القوة الشرائية يتضح أن

الاقتصاد الروسي يقارب حجم الاقتصاد الألماني، أي نحو 4.4 تريليون دولار لروسيا مقابل 4.6 تريليون دولار لألمانيا (The World Bank, 2022).

وفي حين أن روسيا ليست أكبر منتج للنفط في العالم، إلا أنها كانت أكبر مصدر له، متقدمة حتى على المملكة العربية السعودية، حيث قامت بتصدير 7.8 مليون برميل في اليوم في ديسمبر 2021، وذلك وفقاً لإحصائيات صادرة عن الوكالة الدولية للطاقة (International Energy Agency, 2021). وينطبق الشيء نفسه على العديد من المنتجات الأساسية الأخرى مثل القمح، حيث تسيطر روسيا على نحو 19.5% من الصادرات العالمية، والنيكل (20.4%)، والحديد شبه المُصنع (18.8%)، والبلاتين (16.6%)، والأسماك المجمدة (11.2%) (Bertland, 2022).

وفيما يخص الاقتصاد الصيني، فإذا ما قارنّا إجمالي الناتج المحلي للصين عن طريق تحويله من اليوان الصيني إلى الدولار الأمريكي، فسنجد أن قيمته تُقدر بنحو 17.7 تريليون دولار اعتباراً من 2021 (China Economic Monitor, 2022) ، مقارنة ب 23 تريليون دولار للولايات المتحدة (Bureau of Economic Analysis, 2022). ولكن إذا كيفنا الوضع مع تعادل القوة الشرائية (PPP)، فسنرى أن الاقتصاد الصيني وصل إلى ما يقرب من 27.21 تريليون دولار في عام 2021، مقارنة ب 23 تريليون دولار بالنسبة للولايات المتحدة. ويتضح من ذلك، في ضوء نظرية تعادل القوة الشرائية، أن الاقتصاد الصيني متفوق على الاقتصاد الأمريكي (The World Bank, 2022) .

سياسياً: تتشارك كل من روسيا والصين في كثير من القضايا والمصالح، ولا سيما دعوتهما إلى إنهاء الأحادية القطبية في النظام الدولي، ورفضهما التدخل في شئون الدول الأخرى باسم التدخل الإنساني. فضلاً عن أن الدولتين لا يضعان مشروطيه سياسية للتعاون مع الدول الأخرى. على الجانب الآخر، انسحبت الولايات المتحدة تدريجياً من الشرق الأوسط في أعقاب ثورات الربيع العربي، وتخلت عن الأنظمة الحليفة لها (مثل مصر وتونس)، مما دفع معظم دول الشرق الأوسط إلى إعادة تقييم السياسة الأمريكية من جديد، على اعتبار أن الولايات المتحدة أصبحت شريك لا يُعتمد عليه (Hook and Niblock, 2015). الصين وروسيا من ناحية أخرى لم يفرضا تهديداً على هذه الدول، ولم يتدخلا في شئونهم الداخلية، ولم يضعا شروطاً سياسية

للتعاون معهم. لذا، سعت معظم هذه الدول إلى عمل شراكة استراتيجية مع الصين وروسيا، مع عدم التخلي عن شراكتهم مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يطلق عليه سياسة التحوط الاستراتيجي Strategic Hedging (الدسوقي، 2019: 30-41).

يتجلى التعاون الروسي الصيني في المشاكل السياسية ذات الأهمية الكبيرة لكلا البلدين، حيث لا تعترف روسيا بدولة مستقلة في تايوان، وتدعم مبدأ وحدة أراضي الصين، وهو الأمر الذي ترفضه الولايات المتحدة، على الرغم من عدم اعترافها رسمياً بدولة مستقلة في تايوان، لكنها تدعمها عسكرياً وتزودها بالأسلحة، بل تتعهد بحماية تايوان من الصين. والوضع مشابه أيضاً فيما يتعلق بقضية التبت، فلا تزال روسيا تعتبر التبت جزء لا يتجزأ من الصين، لكن الولايات المتحدة تعتبر أن الصين تحتل إقليم التبت، وتساعد الانفصاليين التبتيين، وتتعاون مع حكومة التبت، رغم عدم اعتراف الولايات المتحدة رسمياً باستقلال التبت (Nair and Sharma, 2017).

في المقابل لم تحرك الصين ساكناً أمام القرار الذي خرج من مجلس الأمن ضد روسيا، بعدما قامت روسيا بضم شبه جزيرة القرم، وذلك على خلاف الموقف الغربي الذي وجه سيل من الاتهامات لروسيا، متهماً إياها بانتهاك القانون الدولي ومخالفة الأعراف والقوانين الدولية، خاصة وأن الصين تدرك تماماً الأسباب التاريخية والعرقية والدينية خلف الأزمة الأوكرانية، بل أن الصين وقفت بجانب روسيا ضد العقوبات الغربية (السيد، 2021: 79)، كما امتنعت الصين عن التصويت فيما يخص الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2022.

في سياق آخر، عملت الصين وروسيا منذ التسعينيات على تنسيق مواقفهما في الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى. ففي العام 1997 قدمت الدولتان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلاناً مشتركاً بشأن عالم متعدد الأقطاب وإقامة نظام عالمي جديد، وهو مؤشر مبكر على استيائهما المشترك من الهيمنة الغربية في النظام الدولي. ولكونهما عضوين دائمين في مجلس الأمن قامتا في عام 2003 بالتصويت في الأمم المتحدة ضد الغزو الأمريكي للعراق، وانتقدتا التدخل العسكري للغرب في ليبيا، واتهمتا الغرب بأنه السبب في عدم استقرار الشرق الأوسط (Putin, 2015; VIIBRICS Summit, 2015).

وبناءً عليه، يتضح مما سبق عمق الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين وعدم اقتصارها على الجوانب الأمنية والعسكرية والاقتصادية فحسب، بل اتساعها لتشمل الجوانب

السياسية أيضاً. لذا، تستطيع كل من روسيا والصين موازنة الولايات المتحدة سياسياً من خلال تقارب رؤى كليهما، تلك الرؤى التي تتعارض دائماً مع رؤى الولايات المتحدة.

وبرغم تدعيم التقارب بين روسيا والصين، وسعى كلا البلدين إلى موازنة الولايات المتحدة، إلا أن البلدين يواجهان مجموعة من التحديات متمثلة فيما يلي:

3-1 التنافس الروسي – الصيني في آسيا الوسطي

تتميز منطقة آسيا الوسطي (أوزبكستان، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجكستان، وتركمانستان) بموقع استراتيجي مهم إقليمياً ودولياً، وقد زاد من أهميتها الثروات المعدنية الهائلة التي تمتلكها وأهمها النفط والغاز الطبيعي. تعتبر روسيا هذه المنطقة مجالها الحيوي ومنطقة نفوذها الذي ورثته عن الاتحاد السوفيتي. أما الصين فتعتبر تلك المنطقة غاية في الأهمية على المستوي الأمني والاقتصادي، حيث إن السيطرة على منطقة آسيا الوسطي يتيح للقوي المسيطرة الوصول إلى العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال، والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي (الحسيناوي، 2020: 195).

تعد منطقة آسيا الوسطي ساحة للصراع بين القوي الدولية نظراً لأهميتها الجيواستراتيجية والجيواقتصادية. فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، خفضت الحدود بين روسيا والصين لتصبح 2000 كيلو متر. لذا، سعت كل من روسيا والصين إلى دعم الاستقرار في مناطق آسيا الوسطي التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي من خلال زيادة الروابط الثنائية في مجال الأمن والمصالح المتبادلة الأخرى. على سبيل المثال، كانت منظمة شنغهاي للتعاون إحدى مظاهر التعاون في المجال الأمني بين البلدين من أجل مواجهة الاختراق الأمريكي في دول آسيا الوسطي. وأثناء قمة البريكس التي عقدت في أكتوبر 2016، تعهد كل من الرئيس الروسي بوتين والرئيس الصيني شي بعدم السماح لأي قوي خارجية بالتدخل في شؤون آسيا الوسطي (Javaid, 2021: 81).

وعلى الرغم من التعاون الصيني الروسي عبر منظمة شنغهاي للتعاون تجاه دول آسيا الوسطي، إلا أن روسيا يساورها قلق بالغ من التوسع الصيني المتنامي، وخصوصاً في مجالات الطاقة مع تركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان. ويرجع الاختلاف في توجهات الصين وروسيا إلى أن الصين تريد تعميق التكامل الاقتصادي وتحقيق مصالحها الاقتصادية، في حين أن روسيا تشدد على الجانب الأمني وبقاء دول آسيا الوسطي كتوابع تدور في فلكها. لذا، استخدمت روسيا

المنظمات التي أنشأتها، مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الاقتصادي الأورو أسيوي ومنظمة شنغهاي للتعاون لممارسة نفوذها وموازنة الوجود الصيني في آسيا الوسطي (Ternin, 2015: 12). على الرغم من ذلك، تظل المخاوف الروسية قائمة من تزايد القوة الصينية على المستوي العالمي، واحتمال أن يكون للصين دور بارز في منطقة آسيا الوسطي، التي تعدها روسيا من ضمن مناطق نفوذها.

3-2 مبادرة الحزام والطريق الصينية

أبدت روسيا تردداً في الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق على الرغم من فوائدها الاقتصادية والتنموية لروسيا. لكن في النهاية وافقت روسيا على المشاركة في المبادرة نتيجة لانخفاض أسعار النفط وانعزال روسيا عن الغرب جراء العقوبات المفروضة عليها بعد الأزمة الأوكرانية وضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014. وقد ارتبطت الموافقة الروسية على الانخراط في مبادرة الحزام والطريق بتقديم الصين الدعم للاتحاد الاقتصادي الأوراسي. وتكمن المشكلة في تحدي استمرار الشراكة بين روسيا والصين في السنوات القادمة فيما يتعلق بالمشروعين نظراً لأنهما غير منسقين بشكل جيد، حيث تعتبر مبادرة الحزام والطريق مبادرة التعاون الاقتصادي للصين، في حين أن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي تعتبر خطة التكامل الاقتصادي لروسيا. وتعد أوروبا الشرقية وآسيا الوسطي من المناطق الرئيسية لكلتا المبادرتين (Bin and Jian, :31 2019).

يرجع توجس روسيا من مبادرة الحزام والطريق إلى حالة عدم اليقين الحاكمة لعلاقتها مع الصين. فمن ناحية ينظر إلى المبادرة باعتبارها أداة لتنمية لاقتصادي الصيني أولاً. لذا، تخشي روسيا من أن يؤدي مشروع الحزام والطريق إلى تعاظم الاقتصاد الصيني المنافس، في الوقت الذي يواصل فيه الاقتصاد الروسي مواجهة تحديات متعلقة بالعقوبات الاقتصادية الغربية والانخفاض العالمي لأسعار النفط (حمشي، 2018). كما تخشي روسيا من الأثر السلبي الذي قد تضفيه المبادرة على صورتها الذاتية، إذ أن روسيا لا تستطيع أن تمنح الشركات الصينية والعمالة الصينية دوراً كبيراً في تدشين بنيتها التحتية المحلية نظراً لأن روسيا تعتبر نفسها قوة عظمي وتؤكد استقلالها وقدرتها على تشكيل مصيرها. لذا، لا تستطيع روسيا تحمل الخضوع لاستراتيجية تمليها الصين (Perovic and Zogg, 2019: 3).

ومع تنامي الصعود السياسي والاقتصادي الصيني على الساحة الإقليمية والعالمية، وما تلي ذلك من طرح الصين لمبادرة الحزام والطريق، فقد بدأت روسيا في النظر إلى الصين باعتبارها منافس جيوسياسي، لا سيما في آسيا الوسطي وأوروبا الشرقية (Duchatel, et al., 2016) ، الأمر الذي قد يضعف النفوذ الروسي في آسيا الوسطي، حيث تولي المبادرة وضعاً خاصاً لآسيا الوسطي التي تشكل منطقة نفوذ تقليدي لروسيا. تفضل الصين التعامل مع دول آسيا الوسطي عبر إقامة علاقات ثنائية بينها وبين هذه الدول، بينما تشدد روسيا على ضرورة الاعتراف بالاتحاد الأوراسي كمؤسسة إقليمية فاعلة في إدارة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين من جهة، والدول الأعضاء في الاتحاد من جهة أخري، وهو الموقف الذي تجلي حين رفضت روسيا مقترح الصين إنشاء بنك منظمة شنغهاي للتعاون، ودعوتها للصين في المقابل إلى الانضمام إلى بنك التنمية الأوراسي القائم بالفعل (فرحات، 2018: 60).

وعلى الرغم من تلك المعوقات، يبدو أن روسيا قد عزمت على المشاركة بشكل جدي في مبادرة الحزام والطريق. وكان الإدراج الرسمي للممر الشمالي الشرقي في الشبكة البحرية لمبادرة الحزام والطريق في عام 2017 بمثابة مؤشر على مشاركة روسيا في مشروعات المبادرة. ويعد ذلك بمثابة محفز روسي نحو توطيد التعاون مع الصين في مجال الطاقة والنقل، لما يعنيه ذلك من سماح روسي بتوسيع المشاركة الصينية في المشاريع المشتركة (Alexeeva, and Lasserre, 2018: 69–77). وثمة مؤشر آخر يدل على انخراط روسيا الفعلي ضمن مشروعات المبادرة، فقد أعلن رئيس الوزراء الروسي السابق "ديمتري ميدفيديف" في يوليو 2019 عن عزم بلاده تشييد ما أطلق عليه اسم "طريق المريديان السريع" أو "طريق الحرير الروسي"، الذي يمتد مسافة 2000 كلم من الحدود الروسية الكازاخستانية وينتهي إلى تقاطع طريق سريع قائم يربط مينسك وبيلا روسيا بموسكو. يستهدف إنشاء هذا الطريق العمل على تعزيز التواصل بين جمهوريات آسيا الوسطي، علاوة على أنه سيكون بمثابة ممر روسي بين الصين وأوروبا لتسريع وتيرة نقل البضائع بين أوروبا والصين. سوف يُمكن طريق المريديان بمجرد اكتماله روسيا من أن تصبح جهة فاعلة اقتصادية ودبلوماسية لا غني عنها على مدار العقود المقبلة مما سيعزز مكانتها في أوراسيا نظراً لدوره في الربط بين الشرق والغرب، وبالتالي ارتفاع أهميتها في سياق النظام العالمي (عماد، 2019).

3-3 الدعم العسكري الروسي للهند

وثمة تحدي آخر يواجه العلاقات الروسية الصينية وهو اعتراض الصين على الدعم العسكري الروسي للهند، وتزويدها بأحدث التقنيات العسكرية وأنظمة الدفاع، مما قد ينعكس بشكل سلبي على طبيعة العلاقات الروسية – الصينية، حيث يوجد خلافات بين الصين والهند، والتقارب بين روسيا والهند قد يثير هواجس الصين.

وتعد روسيا أكبر مورد للأسلحة إلى الهند على الرغم من تراجع حصتها من 70% إلى 49% بسبب قرار الهند تنويع مصادرها وتعزيز التصنيع الدفاعي المحلي. وقد قامت روسيا بتزويد الهند بأنظمة الصواريخ الدفاعية من طراز "S – 400", وأربعة فرقاطات عسكرية روسية. وتشير معلومات نشرتها وكالة "روسيا اليوم" أن القوات البحرية الهندية مزودة بمعدات عسكرية روسية الصنع بمقدار 80%، والقوات الجوية الهندية مزودة بنحو 70% من السلاح الروسي (وكالة روسيا اليوم، 21 يوليو 2020).

وعقب لقائهما في الهند في ديسمبر 2021، أشاد الزعيمان الروسي بوتين والهندي نارندرا مودي بالعلاقات الروسية الهندية، ونوها بالتعاون التقني العسكري الذي يمثل حجر أساس الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. كما أعرب الجانبان عن ارتياحهما للاتصالات المنتظمة بين وزارتي الدفاع الروسية والهندية وتنامي وتيرة التدريبات العسكرية المشتركة (وكالة روسيا اليوم، 6 ديسمبر 2021). أزعج التعاون العسكري الروسي الهندي الصين التي تشعر بالقلق إزاء هذا الوضع الذي قد يخل بتوازن القوي في المنطقة، ويثير مزيداً من المواجهات الحدودية.

كما أن تباين المواقف بين روسيا والصين يتضح في قضية جنوب آسيا، حيث الصراع الهندي – الباكستاني الذي أخذ طابعاً نووياً. فالصين تؤيد باكستان ضد الهند لإضعاف القوة الهندية، وأبعادها عن التفكير في الخلافات الحدودية الصينية – الهندية. كما أنها تحاول عرقلة صعود الهند كقوة آسيوية منافسة للصين. أما روسيا، فقد دعمت الهند وزودتها بالأسلحة لكي تستخدمها كورقة ضغط ضد الصين، وهدفها أن تجعل من الهند قوة موازية للصين (العيساوي، 2014).

4-3 موقف الصين من الأزمة الأوكرانية

كانت أوكرانيا أهم جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق والتي كان استقلالها عاملاً حاسماً في انهيار الاتحاد السوفيتي كفاعل سياسي في المنظومة الدولية. وبناءً عليه، أصبحت أوكرانيا تمثل

بالنسبة لروسيا مكوناً مهماً رئيسياً من مكونات استراتيجية استعادة مكانة الاتحاد السوفيتي في النظام الدولي، نظراً لكونها عمقاً استراتيجياً مهماً بالنسبة لروسيا ولكونها الجدار العازل بين روسيا والغرب. كما يتمركز الميناء العسكري البحري لروسيا في أوكرانيا، وتحديداً في مدينة سيفاستيبول، والتي تعد منفذ روسيا الوحيد للبحر الأسود. ووفقاً لـ هنري كيسينجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، فإن أوكرانيا لست مجرد جار لروسيا، بل هي جزء أساسي من معادلات السياسة الدولية، ولا يمكن لروسيا بوتين أن تغض النظر عن أوكرانيا أو تترك الاتحاد الأوروبي يعبث في حديقته الخلفية" وعلى الغرب ومعه الأوكرانيون القوميين أن يعوا جيداً أن مصير أوكرانيا هو أن تكون جسراً للتواصل بين الغرب وروسيا، وليس موقعاً للتجاذب والاستقطاب. كما تعد أوكرانيا مكوناً مهماً من مكونات معادلة أمن البحر الأسود، وتعد بمثابة خط أحمر في الحلم الروسي لاستعادة المكانة العالمية لأنه لا توجد إمكانية لعرقلة طريق هذا الحلم إلا بالسيطرة على البحر الأسود والسيطرة على وصول روسيا للمياه الدافئة عبر أوكرانيا (حشاد، 2021: 44-45).

3-4-1 موقف الصين من الضم الروسي لشبه جزيرة القرم

بدأت أزمة شبه القرم مع الإطاحة بالرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانوكوفيتش في فبراير 2014، بعدها شهدت شبه الجزيرة تظاهرات واحتجاجات. وفي 16 مارس 2014، أجرت شبه جزيرة القرم استفتاء اختار خلاله 97% من الناخبين مغادرة أوكرانيا والانضمام إلى روسيا. رفضت الدول الغربية الإجراء ووصفته بأنه غير شرعي، وفي غضون هذا أعلنت موسكو أنها ستحترم قرار شبه جزيرة القرم، الأمر الذي مهد الطريق أمام الدخول الروسي إلى المنطقة. التزمت الصين الحياد التام بشأن أزمة القرم سواء في التصريحات أو في الامتناع عن التصويت في مجلس الأمن نظراً لأن موافقتها على ما فعلته روسيا في القرم من المحتمل أن يأتي بنتائج عكسية على الداخل الصيني من حيث تجدد المشاكل الانفصالية في التبت وشينغيانغ وتايوان، فضلاً عن أن الصين لديها خطط ومشاريع استثمارية من شأنها خدمة مسار التنمية الصينية، الأمر الذي يتعارض مع الخطط الروسية. فالمصلحة الصينية تقتضي استقرار أوكرانيا للمحافظة على الاستثمارات الصينية في أوكرانيا، وضمان الوصول إلى المحاصيل الزراعية الوفيرة هناك وكذلك خدمة طريق الحرير إلى أوروبا، حيث ترغب الصين في الاستفادة من موقع أوكرانيا في بناء طريق مختصر إلى أوروبا التي تعد سوق استهلاكي كبير للمنتجات الصينية (Brooke, 2018).

ومع تصاعد الموقف في جنوب شرق أوكرانيا، تطور الموقف الصيني من الأزمة الأوكرانية، وأسفر عن تقارب مواقفها مع روسيا. ويمكن رؤية هذه التقارب أيضاً في الموقف الصيني من العقوبات الغربية ضد روسيا، حيث أعلنت وزارة الخارجية الصينية أن الصين عارضت باستمرار استخدام العقوبات في ممارسة العلاقات الدولية، كما أعلنت أن العقوبات لن تؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة الأوكرانية. وقد أفادت وكالة الأنباء الروسية (تاس) أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت إقناع الصين بالانضمام إلى الغرب في تطبيق العقوبات ضد روسيا، ولكن دون جدوى (Kuznetsov, 2016: 102).

3-4-2 الموقف الصيني من الغزو السوفيتي لأوكرانيا (24 فبراير 2022)

منذ نوفمبر 2021، تصاعدت الأحداث على الحدود الروسية – الأوكرانية بعد حشد الرئيس بوتين ما يزيد عن 100 ألف من جنوده، مهددين النظام الحاكم في كييف. وبعد عدة أشهر من التصعيد، بدأ التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا يوم 24 فبراير 2022، في خطوة كانت محتملة، ولكنها ليست متوقعة. لا يواجه بوتين هذه المرة النظام الأوكراني فقط، ولكنه يواجه المجتمع الغربي، ويهدد الأمن الأوروبي بشكل مباشر. قام الرئيس الأمريكي بايدن نتيجة لهذا الغزو بفرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية على روسيا، أقوى بكثير من تلك التي تم فرضها في عام 2014. وتتضمن عقوبات على البنوك الروسية، وقيوداً غير مسبوقة مصممة لخفض واردات روسيا عالية التقنية إلى النصف. ولا شك أن هذه العقوبات، إلى جانب إجراءات مماثلة من الاتحاد الأوروبي وحلفاء آخرين للولايات المتحدة، ستؤدي إلى تسريع عزل موسكو عن الاقتصاد العالمي (Fishman & Miller, 2022). كما حذر بايدن الصين من التداعيات الاقتصادية الوخيمة على الصين في حالة دعمها للحرب التي شنها بوتين على أوكرانيا، حيث صرح قائلاً: " تتفهم الصين أن مستقبلها الاقتصادي يرتبط ارتباطاً شديداً بالغرب وليس روسيا" (Polite et al., 25 March 2022).

تباينت الرؤي حول الموقف الصيني تجاه الغزو السوفيتي لأوكرانيا، غير أن معظم المحللين أجمعوا على أن الصين لا تفكر إلا في مصالحها الوطنية في هذه الأزمة وأنها تتخذ موقفاً مباشر حيادياً تجاه هذه الأزمة، ولم تبد الصين رسمياً أي انحياز لأي طرف، بل اتخذت مواقف أقرب إلى الوسطية ضمن ما اعتبره المحللون "سياسة منتصف العصا"، وذلك مراعاة لتحالفاتها

ومصالحها. فرغم البيان الصيني الروسي الذي صدر في 4 فبراير 2022 عقب زيارة بوتين إلى بكين، والذي تضمن الإعلان عن شراكة استراتيجية وصداقة بلا حدود، ورفض توسع حلف شمال الأطلسي، جاءت تأكيدات وزير الخارجية الصيني "وانغ بي" بضرورة احترام آراضي الدول وسيادتها بما في ذلك أوكرانيا مع وجوب التعامل بشكل مناسب مع مخاوف موسكو، وهو النهج نفسه الذي اتبعته الصين خلال ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في 2014. ولكي توازن الصين بين قربها السياسي من موسكو ودفاعها التقليدي عن سيادة وسلامة آراضي الدول، رفضت بكين الموافقة على قرارين لمجلس الأمن يدينان العملية العسكرية الروسية، لكنها لم تصوت ضدهما أيضاً، بل لجأت إلى الامتناع عن التصويت (سكاي نيوز، 2022).

وفي مقالها في مجلة فورين بوليسي، قدمت ملياندا ليو، مديرة مكتب نيوزويك في بكين، تحليلاً لموقف الصين من الأزمة الأوكرانية الحالية، حيث صرحت بأنه على الرغم من أن الصين ليست طرفاً مباشراً في الحرب بين روسيا وأوكرانيا، فإنها أحد عناصرها الجوهرية، حيث إنه من دون التحالف الروسي – الصيني الحالي، فإن بوتين لم يكن ليقدم على خطوته العسكرية الحالية. ومن ثم تأتي أهمية هذا التحالف وتأثيره على مسار الحرب. وتشير الكاتبة إلى ذهول المسؤولين الصينيين من السرعة والاندفاع اللذين تحرك بهما بوتين تجاه أوكرانيا، حيث قالت مساعدة وزير الخارجية الصيني، " تشون ينغ": "ما نراه اليوم ليس ما كنا نتمنى أن نراه. نأمل أن تتمكن جميع الأطراف من العودة للحوار والمفاوضات". وقد تجنبت المسؤولة الصينية وصف العمل العسكري الروسي بالغزو، ولم تلق اللوم بشكل مباشر على الحكومة الروسية. وبدلاً من ذلك، أشارت إلى أن الولايات المتحدة تتحمل بعض المسؤولية. وبالرغم من أن بوتين انتظر حتى انتهاء دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين في 20 فبراير 2022، قبل أن يبدأ تدخله العسكري في أوكرانيا، فإن خطاب بكين أصبح تدريجياً أقل دعماً لبوتين. وفي أول مكالمة هاتفية جمعت الرئيس الصيني وبوتين، حث "شي" على إنهاء الأزمة الأوكرانية من خلال المفاوضات، وقال بوتين إنه مستعد لإجراء حوار رفيع المستوى مع أوكرانيا. ويبدو أن حرب أوكرانيا جعلت حلف الناتو أكثر اتحاداً وتصميماً من أي وقت مضي. ويتكهن بعض المحللين الأوروبيين بأن الناتو قد يكتسب عضويين جديدين هما السويد وفنلندا، اللتين أصابهما الهلع بعد اندلاع الحرب على أعتابهما (Liu, 2022).

وفي هذا السياق، ترى "يو جي"، الباحثة المتخصصة في شؤون الصين وآسيا والمحيط الهادئ، أن التحالف الصيني – الروسي، بعد مغامرة أوكرانيا، صار ذا تكلفة عالية لبكين، والتي كانت تأمل أن تقدم لها روسيا دعماً دبلوماسياً كاملاً لمبادراتها العالمية المختلفة في إطار عدد كبير من منصات الأمم المتحدة، وذلك في سياق المنافسة مع الولايات المتحدة، لكن الحرب الحالية لموسكو جعلت رغبات الصين أكثر إشكالية. وتضيف "يو جي" بأن تهور روسيا بمنزلة حافز للصين لإعادة التفكير في تحالفها مع روسيا، وقد ترغب في تقليل المخاطر المرتبطة بعلاقات موسكو المشحونة مع الغرب، وربما تتجه إلى تخفيف خطابها الدبلوماسي القاسي، واتخاذ مسار لعلاقات أقل عدائية مع الغرب لإظهار نضجها في التعامل مع أزمة عالمية كبرى. لذا، فإن الأزمة الأوكرانية تعد اختباراً قاسياً لمحور الصين الجديد مع روسيا (Jie, 2022).

وبناء عليه، تنتهج الصين سياسة حيادية وسطية تجاه الغزو الروسي لأوكرانيا (2022)، تلك السياسة التي انتهجتها أيضاً تجاه أزمة القرم (2014). ففي الوقت الذي تسعي فيه إلى مساعدة روسيا، نجد الصين تسعي إلى التمسك بمبادئ سياستها الخارجية حول سيادة الدول وحقها في تقرير مصيرها، وكذلك تسعي أيضاً إلى الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا نظراً لأن انفتاح الصين على واشنطن وحلفائها هو الذي أدي إلى نموها الاقتصادي الهائل.

4- تأثير التقارب الروسي- الصيني على النظام الدولي

هناك وجهتا نظر حول أثر التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين على تغير هيكل النظام الدولي. تستند الرؤية الأولي إلى صعوبة حدوث تغير جوهري في النظام الدولي، واستمرار الهيمنة الأمريكية، وذلك نظراً للاختلافات التي تشوب العلاقات الروسية الصينية. بينما تستند وجهة النظر الثانية إلى حدوث تحول في النظام الدولي من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد القطبية، وذلك استناداً إلى ما حققته العديد من الدول الصاعدة من مستويات اقتصادية متطورة، حتى أصبحت تشكل تهديداً للولايات المتحدة. وسوف تتناول الدراسة بالتفصيل هاتين الرؤيتين في القسم القادم:

4-1 استمرار النظام الدولي القائم على الأحادية القضية

على الرغم من تأثير تنامي قدرات الصين وروسيا وتطور العلاقة بينهما على شكل النظام الدولي الحالي، وعلى دور الولايات المتحدة في قضايا الأمن العالمي والنظام الاقتصادي، فإنه من المبكر الحديث عن تحولات جذرية يقودها تحالف بين الصين وروسيا في بنية النظام الدولي. فلا

الصين ولا روسيا، بطبيعة الحال، ولا العلاقة المشتركة بينهما، تملك الأهلية لإحداث تحولات جذرية في بنية النظام الدولي. فظاهرة تطور العلاقات الصينية الروسية تنتمي إلى نظرية تنامي قوة إقليمية، لا أقطاب دولية. وعلى المستوي القريب والمتوسط، يتوقع أن يستمر المسار التصاعدي للعلاقات الروسية الصينية، حيث أدت عقوبات ترامب وبايدن على روسيا والصين إلى تقاربهما. أما على المستوي الاستراتيجي البعيد المدي، فمن المتوقع أن يواجه مسار العلاقات بين الجانبين تحديات تتعلق بالتنافس الاستراتيجي على النفوذ في المجال الحيوي المشترك، والتباين في طبيعة القوة ومستقبلها، والتحولات البنيوية التي قد تحدث في النخبة الحاكمة الروسية في فترة ما بعد بوتين (Degterev, 2019: 404– 419). ليس التقارب الاستراتيجي بين دولتين هو ما يُحدث تغير في هيكل النظام الدولي، فمراحل التغير في النظام الدولي تأتي عقب أزمات كُبرى. على سبيل المثال، أدت الحرب العالمية الثانية إلى حدوث تغير في النظام الدولي لمصلحة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة (الدسوقي، 2022: 66–69).

ويري أنصار هذا الاتجاه أن استمرار الأحادية القطبية يستند على استمرار التفوق العسكري الأمريكي وحفاظ الولايات المتحدة الأمريكية على مكانتها كقوة عظمي على صعيد القوة العسكرية. ويتوقع أنصار هذا الاتجاه حدوث تقارب بين روسيا والولايات المتحدة. فعلى الرغم من أن العلاقات الروسية الأمريكية في الوقت الحالي عند أدنى مستوى لها، غير أن تطبيعها ليس مستحيلاً على المدى البعيد، نظراً لأن الصين تلوح في الأفق باعتبارها أكبر تهديد للولايات المتحدة. وفي مرحلة ما قد تضطر واشنطن إلى طلب تعاون موسكو في إدارة التحدي الهائل مع بكين. وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن تشارك روسيا في أي احتواء علني للصين، فإنها على الأقل قد توافق على أن تصبح لاعباً محايداً. ومع ذلك، سيتعين على واشنطن تقديم بعض التنازلات المهمة لموسكو مثل الاعتراف بالمصالح الخاصة لروسيا في أوروبا الشرقية ورفع العقوبات. ففي حال شعرت روسيا بالأمان على حدودها الغربية، فستتمتع بمزيد من الحرية لممارسة لعبتها الخاصة في شرق آسيا، بدلاً من الوقوف إلى جانب بكين. وبناء عليه، في حالة حدوث هذا السيناريو، فقد يستمر النظام الدولي الحالي إلى ما هو عليه، ولن يحدث تغير في ميزان القوى الدولي، مع استمرار النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة.(Mazarr et al., 2016)

2-4 تحول النظام الدولي القائم من الأحادية إلى التعددية القطبية

هناك تيار ثاني من التحليلات يؤيد إمكانية حدوث تحول في هيكل النظام الدولي نحو نظام متعدد القطبية تتوزع فيه القوة على العديد من القوي الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا والصين، بحيث ينتهي عهد القيادة الأمريكية للعالم والسيطرة الأمريكية على السياسة الدولية، حيث يرى كثير من المحللين أن الواقع العالمي الجديد يتسم باللاقطبية التي تتعدد فيه الدول الصاعدة بشكل غير مسبوق مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا ذات القدرات العسكرية والنووية الفائقة وكذلك غناها بالموارد الاقتصادية ورغبتها في استعادة مكانتها المفقودة، كما هناك الصين ذات القدرات الاقتصادية الكبيرة، والهند التي تمثل ثالث أكبر اقتصاد في آسيا (أبو الخير، 2011).

يري هذا التيار أن الوضع الدولي الراهن الذي يعرف سيطرة دولة واحدة على مفاصل العلاقات الدولية ما هو إلا حالة مؤقتة، فهذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، وذلك بسبب طبيعة العلاقات الدولية والصراعات بين القوي الكبرى، التي تسعي لأخذ مكانها ودورها على الصعيد العالمي، بشكل ينافس الدور الأمريكي ويوازيه، إن لم يكن أقوي وأكثر تأثيراً، ولا سيما في ظل سعي هذه القوى لوضع حد لانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم. فهذه الدول وفي مقدمتها روسيا والصين لها مصالح تتناقض جذرياً مع المصالح الأمريكية، وهذا ما يؤكد استحالة بقاء الأحادية القطبية. فروسيا لا تزال تحتفظ بقوتها العسكرية والنووية المتفوقة، كما تمتلك احتياطات هائلة من الثروات الطبيعية، أما الصين فهي صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وأكبر الدول سكاناً ومن القوي العسكرية الكبرى. وعليه، فإن هاتين الدولتين لا يمكن تصور العالم المستقبلي بدونهما (خير الله، 2019: 155 – 174).

يري أنصار هذا الاتجاه أن القرن الحادي والعشرين هو القرن الآسيوي بجدارة، وأن النظام الدولي يشهد تحولاً إلى هيكل متعدد القوي بصبغة آسيوية واضحة. ويعزز هذا الرأي التراجع النسبي في القدرات الأمريكية بسبب تفاقم المشكلات الداخلية الاقتصادية في ضوء الأزمة المالية منذ عام 2008، إلى جانب فشلها في إدارة حملاتها العسكرية في أفغانستان والعراق، وكذلك في الملف السوري. ويتزامن هذا مع تصاعد الأزمات في الاتحاد الأوروبي واتجاه بريطانيا للانسحاب من الاتحاد (الأمر الذي تحقق في 1 مايو 2021). إن العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين شهد

بدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية التي تتضمن تحولاً تدريجياً إلى نظام دولي متعدد القوي تتراجع فيه الهيمنة الأمريكية، وتلعب روسيا والصين وعدد آخر من الدول دوراً مهماً وفاعلاً في الشئون الدولية والإقليمية (Mazarr, 2018).

أنصار هذا الاتجاه يعززون رأيهم بأن التعامل الأمريكي مع الأزمة الأوكرانية كان ضعيفاً سواء في ضم روسيا لشبه جزيرة القرم 2014، أو الغزو الروسي لأوكرانيا في 2022. هذا التعامل الضعيف مع الأزمة الأوكرانية يعكس تراجع قدرات الولايات المتحدة على إدارة الصراعات والأزمات الدولية، خاصة في القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمحيط روسيا الحيوي وأمنها القومي، كما يعكس فشل الأوروبيين في التعامل مع بوتين لأكثر من عقدين، لأن دبلوماسيتهم كانت تفتقر إلى أساس القوة الصارمة، فهم ينظرون إلى الحرب على أنها لعنة من الماضي، وبالتالي تحدثوا دائماً إلى بوتين من موقع ضعف وليس قوة، مما دفعه إلى غزو جورجيا وضم القرم، وسعيه إلى السيطرة على أوكرانيا ، الأمر الذي يمهد لتحقيق أولويات العقيدة العسكرية الروسية المتمثل في تحجيم الخطط التوسعية لحلف شمال الأطلنطي ومخططات تطويق روسيا في مجالها الحيوي في مقابل فشل الاستراتيجيات الغربية الهادفة إلى تحجيم الدور الروسي. هذا يبرهن على قدرة روسيا على التصدي لاستراتيجية حلف شمال الأطلنطي في التوسع شرقاً. فمنذ بداية الأزمة الأوكرانية حتى الآن لم ينجح الحلف في ضم أوكرانيا إلى عضويته لأن توسع الحلف شرقاً في دول حلف وارسو سابقاً ومحاولة الوصول إلى دول البلطيق يمثل خطراً على أمن ومركز روسيا عسكرياً وسياسياً، وكذلك على حركة الأسطول البحري الروسي (De Gruyter, 2022). وإذا انتهت الحرب بنجاح روسيا في تحقيق مطالبها الأساسية، وهي منع انضمام أوكرانيا إلى حلف الأطلنطي وإعلانها دولة محايدة، فإنها تكون قد انتصرت، وتكوم الصين قد استفادت، وتكون الولايات المتحدة قد خسرت نسبياً، ويكون تأكيد اتجاه تحول توازن القوى في النظام الدولي إلى تعدد الأقطاب (هلال، 2022: 74-77).

خاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين على تغير هيكل النظام الدولي. وحاولت الدراسة تفسير هذا التقارب في ضوء نظريات العلاقات الدولية. وقد فسرت النظرية الواقعية أن التقارب بين الدول الكبرى يهدف إلى خلق التوازن بين الدول الكبرى حتى لا تنفرد دولة واحده بالهيمنة على النظام الدولي. ووفقاً لنظرية توازن التهديد، فإن التعاون

الاستراتيجي بين روسيا والصين كان مدفوعاً بشعور التهديد الخارجي من جانب الولايات المتحدة. فكل من روسيا والصين يواجهان تهديداً مشتركاً من الولايات المتحدة التي تسعى إلى تطبيق استراتيجية احتواء مزدوج ضد روسيا من ناحية من خلال توسيع حلف الناتو ومحاولة ضم دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى هذا الحلف، وضد الصين من ناحية أخرى من خلال تقويض نفوذ الصين في منطقتي الهندي والهادئ. لذا لجأت روسيا والصين إلى التقارب الاستراتيجي لموازنة ومواجهة مصادر وصور هذا التهديد من جانب الولايات المتحدة. ووفقاً لنظرية توازن المصالح، وجدت كل من الصين وروسيا أن التقارب بينهما يصب في مصلحتهما، حيث إنه يوجد مصالح مشتركة بينهما مثل التعاون في مجال الطاقة والتعاون العسكري والمصالح الاقتصادية. لذا، لجأت الدولتان إلى التقارب الاستراتيجي لتحقيق مصالحهما، وموازنة الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً.

ويمكن تفسير التقارب بين روسيا والصين في ضوء النظرية الليبرالية على أساس نظرية الاعتماد المتبادل المركب، حيث إن وجود تنافس بين الدولتين حول بعض القضايا لا يمنع وجود علاقات تعاونية واعتماد متبادل بينهما، بل قد تدفع هذه المجالات التعاونية والمنفعة المشتركة التي تعود من ورائها للتقليل من حدة التنافس حول القضايا الخلافية بينهما. كما يمكن تفسير التقارب الروسي الصيني في ضوء النظرية البنائية، حيث يُرجع منظرو البنائية التقارب الروسي الصيني إلى هوياتهم الوطنية المتقاربة المستمدة من الموروثات الشيوعية المشتركة بينهما.

كما أوضحت الدراسة التقارب الروسي في ضوء المصالح والتهديدات المشتركة. فكما كان هناك تقارب روسي صيني نتيجة للمصالح المشتركة، كان هناك أيضاً تقارب وتعاون بين الدولتين نتيجة للتهديدات المشتركة. وبرغم هذا التقارب كان يوجد تحديات تعرقل هذا التعاون مثل التنافس الروسي الصيني في آسيا الوسطى، ومبادرة الحزام والطريق، والدعم العسكري الروسي للهند، والموقف الصيني المحايد من الأزمة الأوكرانية.

ومن خلال تحليل توازن القوى بين الولايات المتحدة من جانب، وروسيا والصين مجتمعين من جانب آخر، اتضح أن روسيا والصين اقتربا من إحداث توازن اقتصادي وسياسي وعسكري مع الولايات المتحدة، لكن توجد عراقيل تحول دون ترجيح كفة التوازن لصالح روسيا والصين. **فمن الناحية الاقتصادية**، فبرغم التقدم الهائل للاقتصاد الصيني، والموارد الاقتصادية الكبيرة لروسيا، إلا أنهما لم يستطيعا إلى الآن خلق عملة دولية منافسة للدولار، فضلاً عن أن العقوبات الاقتصادية

المفروضة من قبل الغرب ضدهم تؤدي إلى عرقلة هذا التقدم الاقتصادي. **من الناحية العسكرية،** تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى عسكرياً، يليها روسيا ثم الصين. وما زال الإنفاق العسكري الأمريكي يفوق روسيا والصين، إلا أن روسيا والصين يسعيان إلى التفوق على الولايات المتحدة عسكرياً من خلال تقاربهما الاستراتيجي، فضلاً عن أن روسيا تتفوق على الولايات المتحدة نووياً. لكن، برغم هذا التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين، إلا أنه لم يصل إلى درجة التحالف العسكري الذي يمكنهما من أن يتعاونا عسكرياً في حالة نشوب حرب مع الولايات المتحدة، ومما يدلل على ذلك موقف الصين الحيادي تجاه الأزمة الأوكرانية (2014 و2022)، حيث اتخذت الصين موقفاً محايداً من الأزمة. فالاقتصاد الصيني مرتبط ارتباطاً شديداً بالغرب لأن انفتاح الصين على واشنطن وحلفائها هو الذي أدى إلى نموها الاقتصادي الهائل. **من الناحية السياسية،** تتشارك كل من روسيا والصين في كثير من القضايا والمصالح والرؤى، كما انهما عضوين دائمين في مجلس الأمن، ولهما حق النقض على أي قرار لا يصب في مصلحتهما، مما يؤدي إلى حدوث توازن سياسي بين روسيا والصين من جانب، وبين الولايات المتحدة من جانب آخر. لكن، لكن تواجه الدولتين تحديات ضخمة قد تؤدي إلى تزايد الخلافات بينهما.

وتأسيساً على ذلك، من المحتمل ألا يؤدي التقارب الروسي الصين إلى تغير هيكل النظام الدولي بسبب هذه المعوقات والتحديات. فقد أثبتت الدراسة عدم صحة فرضيتها القائلة: "توجد علاقة طردية بين تنامي التقارب الروسي– الصيني وبين احتمالية التأثير على هيكل النظام الدولي من خلال موازنة قوتهما لقوة الولايات المتحدة ". وبناءً عليه، يبقي التقارب الصيني الروسي ظرفياً ومرحلياً. فهو ظرفي لأنه وليد تصاعد الأزمة الأوكرانية، ووليد تصاعد العقوبات الأمريكية والغربية على روسيا والصين، والإصرار الأمريكي على استعداء البلدين. وهو مرحلي لأنه مُرتهن بحدوث انفراجه في علاقات إحداهما أو كلاهما مع الغرب. ويبدو أن مناهضة واشنطن لا تكفي وحدها لترسيخ دعائم تحالف استراتيجي ممتد بين روسيا والصين.

وبناءً عليه من الممكن استخلاص النتائج الآتية:

أولاً، جاء التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين نتيجة للمصالح المشتركة بينهما، وكذلك التهديدات المشتركة التي يواجهونها.

ثانياً، يوجد احتمالية عدم حدوث تغيير في هيكل النظام الدولي؛ فمراحل التغيير في النظام الدولي تأتي عقب أزمات كبرى، وليس التقارب بين دولتين هو ما يحدث هذا التغيير.

ثالثاً، اختلفت نظريات العلاقات الدولية في تفسير دوافع التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين؛ فنجد أن الواقعية فسرت هذا التقارب في ضوء توازن القوى، وما يرتبط بها من توازن التهديد وتوازن المصالح. وفسرت الليبرالية هذا التقارب وفقاً لنظرية الاعتماد المتبادل المركب والمصالح المشتركة بين البلدين. في حين أن البنائية أرجعت هذا التقارب إلى هوياتهم الوطنية المتقاربة المستمدة من الموروثات الشيوعية المشتركة بينهما.

خامساً، أظهر الغزو الروسي لأوكرانيا (2022) عودة الاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجية من جديد؛ وتفوقها على الاعتبارات الجيواقتصادية. فبرغم تعدد المصالح الاقتصادية بين روسيا والغرب، إلا أنها قامت بغزو أوكرانيا لاعتبارات استراتيجية وسياسية. كما أظهر قدرة روسيا على تحدي الولايات المتحدة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1- العزي، غسان (2000)، سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية والتوثيق، الطبعة الأولي، بيروت.

2- دورتي، جميس وبالتسغراف، روبرت (1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.

3- مقلد، إسماعيل (2010). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

- **الرسائل الجامعية**

1- الخضرجي، نوران عوضين (2021). تأثير العلاقات الروسية الصينية على هيكل النظام الدولي. رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

2- العيساوي، سداد نوري (2014). العلاقات الروسية – الصينية في الفترة من (2000 إلى 2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق.

3- حشاد، إيمان صبحي (2021). تداعيات الصراع الروسي الأمريكي حول أوكرانيا على هيكل النظام الدولي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

4- جودة، محمود خليفة (2015)، أبعاد الصعود الروسي في النظام الدولي وتداعياته 2000: 2013، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلم السياسية، جامعة القاهرة.

- **الدوريات والصحف**

1- أبو الخير، كارن (2011)، تحولات القوى في عالم بلا أقطاب، مجلة السياسة الدولية، ع. 185 يوليو.

2- الحسيناوي، جعفر بهلول (2020). التنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطي الاستراتيجية. مجلة حمورابي، ع. 33، ص 189 – 210.

3- الدسوقي، أبو بكر (2022)، الأزمة الروسية–الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، ع. 228، أبريل، ص. 66–69.

4- الدسوقي، ايمن (2019)، التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ع. 215.

5- حمشي، محمد (2018). التقارب المراوغ: هل تقوض مبادرة الحزام والطريق الفناء الخلفي لروسيا. مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، ع. 214، أكتوبر.

6- خير الله، السيد (2019). أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي. مجلة البحوث المالية والتجارية، مج 20، ع 30، ص. 155 – 174.

7- عبد الوهاب، انجي (2022)، هل تنجح روسيا والصين في صياغة اقتصاد عالمي غير قائم على هيمنة أمريكا، تقرير، جريدة المصري اليوم، 2022/7/3.

8- عبود، أمير نجم (2019). العلاقات الصينية – الروسية منذ عام 2009: دراسة تحليلية في واقعها ومستقبلها، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مج 13، ع 25، ص 319 – 346.

9- فرحات، محمد فايز (2018). الحزام والطريق... هل يتجنب الصعود الصيني مثالب التدخل الغربي؟ مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، ع 214 أكتوبر.

10- هلال، علي الدين (2022)، تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية في النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، ع. 228، أبريل، ص. 74–77.

11- يونس، محمد عبد الله (2012)، تحول جيواستراتيجي: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الباسيفيكي، مجلة السياسة الدولية، ع. 188.

- **بحوث ودراسات**

1- السيد، علياء عبد الرحمن (2021). تعزيز المواجهة: قمة كواد واستراتيجيات تقويض الصعود الصيني. المركز العربي للبحوث والدراسات.

2- الغيطاني، إبراهيم (2019). تنافس المصدرين: كيف يؤثر خط قوة سيبيريا على واردات الصين من الغاز، مركز المستقبل.

- **مواقع الإنترنت**

1- سكاي نيوز (2022). حزمة عقوبات أوروبية جديدة على روسيا بعد غزو أوكرانيا، 25 فبراير 2022.
2- سكاي نيوز (2022). بسياسة الحبل المشدود.. الصين كشفت موقفها من حرب أوكرانيا، 8 مارس.
3- عماد، مروة (2019). طريق المريديان. مشروع القرن للتكامل الاقتصادي الإقليمي الأورو – آسيوي، العين الإخبارية، 14 أكتوبر.
4- هلال، علي الدين (2021). التعاون الصيني الروسي وتغيير النظام الدولي. العين الإخبارية، 29 ديسمبر.
5- وكالة روسيا اليوم (21 يوليو 2020). الصين قلقة من تزويد الهند بصواريخ إس –400 https://arabic.rt.com/world/1301641-
6- وكالة روسيا اليوم (6 ديسمبر 2021). أبرز النقاط للبيان الروسي الهندي الصادر عن قمة بوتين – مودي https://cutt.us/RoWwh

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- **BOOKS**

1- Burchill, S. (2005). The national interest in international relations theory. Palgrave McMillian, London.
2- Dibb, P. (2018). Inside the wilderness of mirrors: Australia and the threat from the Soviet Union in the cold war and Russia today. Melbourne University Publishing, Australia.
3- Griffiths, M. and O' Callaghan, T. (2002), basic concepts in international relations, Gulf Research Centre, Dubai.
4- Hook, S. W. and Niblock, T. (2015), The United States and the Gulf: shifting pressures, strategic and alignments, Gerlach Press, Perlin.
5- Keohane R. and Nye, J. (1989), Power and interdependence: World Politics in transition, Little Brown.
6- Lukin, A. (2018). China and Russia: the new convergence. Polity Press, Cambridge.
7- Morgenthau, H. (1973), Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace, Knopf, New York (NY).
8- Paul, T. V., Writz, J.J., and Fortmann, M. (2004). Balance of Power: Theory and Practice in the 21 Century, Stanford University Press, California.
9- Rozman, G. (2014), The Sino- Russian Challenge to the world order: national identities, bilateral relations, and East Versus West in the 2010s, Stanford University Press, Pablo Alto.
10- Schweller, R. (2006), Unanswered threats: political constraints on the balance of power, Princeton University Press, Princeton, N. J.

11- Walt, S. (1987), The Origins of Alliances, Cornell University Press, Ithaca, New York (NY).
12- Waltz, K. (1979), Theory of International Politics, Addison – Wesley, London.
13- Wendt, A. (1999), Social theory of international politics, Cambridge University Press, Cambridge.

• PERIODICALS AND NEWSPAPER

1- Alexeeva, O. and Lasserre, F. (2018). The evolution of Sino- Russian relations as seen from Moscow: the limits of strategic rapprochement. *China Perspective*, No. 3, PP. 69-77.
2- Bertrand, A. (2022), Is America the real victim of anti-Russia sanctions? *Tablet Journal*, available at: https://www.tabletmag.com/sections/news/articles/is-america-the-real-victim-of-anti-russia-sanctions
3- De Gruter, C. (2022). Putin's war is Europe's 9/11. *Foreign Policy Journal*, February 28.
4- Degterev, D.A. (2019). Multipolar world order: old myths and new realities, *Vestnik Rund, International relations*, Vol.19, No.3, pp. 404-419.
5- Ferdinand, P. (2007), Suite, Sunrise: China and Russia construct a new relationship, *International Affairs*, Vol. 83, No. 5.
6- Fishman, E. and Miller, C. (2022). The new Russian sanctions playbook. *Foreign Affairs Journal*, February 28.
7- Javaid, F. (2021). Impact of Sino- Russia cooperation and competition on Central Asia after 9/11: an analytical study, *Jounal of European Studies*, Vol. 37, No.1.
8- Kocamaz, S.U. (2019), The rise of new powers in world politics: Russia, China and the Shanghai Cooperation Organization, *Ulusharasi Iliskiler*, Vol. 16, No. 61, pp. 127-141, available at: file:///C:/Users/compu/Downloads/5089-61-8-pdf.pdf
9- Kuznetsov, D. V. (2016). China and the Ukrainian crisis: from neutrality to support for Russia. *China Report*, Vol. 52, No. 2, PP. 92-111.
10- Li, Chenghong (2007), Limited defensive strategic partnership: Sino – Russian Rapprochement and the driving forces, *Journal of Contemporary China*, Vol. 16, No. 52.
11- Liu, M. (2022). China and Russia's friendship is without benefits, *Foreign Policy Journal*, February 26.
12- Nair, P. and Sharma, S. (2017), Did the US just abandon Tibet, *The Diplomat*, June 10, available at: https://thediplomat.com/2017/06/did-the-us-just-abandon-tibet/
13- Nuruzzaman, M. (2019), Why BRICS is no threat to the post-war liberal world order, *International Studies*, Vol. 57.
14- Polite et al. (25 March 2022). Biden warns China in economic fallout from backing Putin's war, *Financial Times Newspaper*.
15- Sinem, Ü. K. (2019), The rise of new powers in world politics: Russia, China and the Shanghai Cooperation Organization, *Uluslararasi Iliskiler*, Vol. 16, No. 61.
16- Storey, I. (2021). The Russia – China strategic partnership and southeast Asia alignments and divergence, *Perspective*, No. 17, PP. 1-12.

17- Waltz, K. (1997), Evaluating theories, *American Political Science Review*, Vol. 91, No. 4.
18- Waltz, K. (2000), Structural realism after the Cold War, *International Security Journal*, Vol. 25, No. 1.

• REPORTS

1- Bin, M. and Jian, Z. (2019). Present and future Sino – Russian cooperation: Chinese perspective, in: Kashin, V. (ed). Special report, No. 79, the National Bureau of Asian Research, Washington.
2- Congressional Research Service (2020). U.S. sanctions on Russia, Juanuary 17.
3- General Administration of Customs of China, China – Russia Economic & Trade Index 2020 Report Released.
4- The State Council Information Office of the People's Republic of China (2019). China's national defence in the new era. Foreign Language Press Co. Ltd, Beijing.

• RESEARCH AND STUDIES

1- Baloch, T. (2017), Shaping the multipolar future of world, geopolitica.ru, Available at: https://www.geopolitica.ru/en/article/shaping-multipolar-future-world
2- Bentzen, N. (2016). Ukraine: follow-up of Minsk II, a fragile cease five. European Parliamentary Service, 16 July 2015.
3- Brooke, J. (2018). With Russia on the side-lines, China moves aggressively into Ukraine, The Atlantic Council, 5 January.
4- Gobuev, A. (2016), A Soft alliance: Russia and China Relations after the Ukraine crisis, European Council of Foreign Relations, Policy Brief, available at: https://www.files.ethz.ch/isn/188414/ECFR126_-_A_Soft_Alliance_Russia-China_Relations_After_the_Ukraine_Crisis.pdf
5- Duchatel et al. (2016). Eurasian integration: caught between Russia and China. European Council on Foreign Relations.
6- Mazarr et al. (2016). Understanding the current international order, Rand Corporation.
7- Mazarr, M. J. (2018). Summary of the building of sustainable international order project. Rand Corporation.
8- Perovic, J. and Zogg, B. (2019). Russia and China: The Potential of their Partnership, in: Merz, F. and Watanabe, L. (eds.), CSS analysis in security policy. Center for Security Studies, No. 250, October.
9- Ternin, D. (2015). From greater Europe to greater Asia? The Sino- Russian Entente. Carnegie Policy Paper, PP. 12- 18.

• WEB SITES

1- Atomic Scientists' Nuclear Notebook (2021), available at: https://thebulletin.org/nuclear-notebook
2- Beiging Seetao Culture Media (February 23, 2022), Cooperation in the energy field between China and Russia. https://www.seetao.com/details/140303.html.
3- Bloomberg News (2021), When the matter concerns china, Biden is Trump 2, available at: https://www.bloomberg.com/

4- Bureau of Economic Analysis (2022), Gross Domestic Product, Fourth quarter and year 2021, available at: https://www.bea.gov/news/2022/gross-domestic-product-fourth-quarter-and-year-2021-second-estimate
5- China Economic Monitor (2022), The Chinese economy continues to recover, available at: https://home.kpmg/cn/en/home/insights/2/2022/china-economic-monitor-q1-2022html
6- Federal Customs Service of Russia, Foreign trade, available at: https://knoema.com/atlas/topics/Foreign-Trade
7- Global Firepower (2021), available at: https://www.globalfirepower.com
8- International Energy Agency (2021), Russian supplies to global energy markets, available at: https://www.iea.org/reports/russian-supplies-to-global-energy-markets
9- Jie, Y. (2022). Ukraine is severe test of China's new axis with Russia. Chatham House Site, February 28.
10- Ministry of Defense of the Russian Federation, 2021, available at: https://eng.mil.ru/en/results_of_search.htm
11- National Security Strategy of the United States of America (December 2017), available at: https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf
12- Putin, V. (2015), Presidential address to the federal assembly, President of Russia, December 13, available at: http://en.kremlin.ru/events/president/news/50864
13- The Ministry of National Defense of the People's Republic of China (2021), available at: http://search.mod.gov.cn/search/gfbsearch/sitesearch_eng.jsp?keyword=military+cooperation
14- The Russian Government Site (2021), available at http://government.ru/en/
15- VII BRICS Summit Ufa Declaration, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, July 9, available at: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjdt_665385/2649_665393/201507/t20150717_679402.html
16- The World Bank (2022), GDP, PPP (Current International $), Russian Federation, available at: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.CD?Location=RU.